المصرف الأهلي العراقي حصل على جائزة

أفضل مصرف في العراق

من Global Finance العالمية

المصرف

الأهلي العراقي

بنك عُمان العربي
OMAN ARAB BANK

مركبتي
Markabati

سريعة وبسيطة

معدلات فائدة تنافسية مع تمويل
حتى ١٠ سنوات. خصومات حصرية للوكلاء،
عملية خالية من المتاعب.

تقدم بطلبك الآن لرحلة سلسة!

تطبق الشروط والأحكام.

Africa Re DIFC

Regulated by DFSA

Africa Re 50

1976 - 2026 ANNIVERSARY CELEBRATION

Reinsurance Excellence, Securing the Future

FINANCIAL RATING AND RANKING

A	A
(Excellent)	(Strong)
AM Best	S&P
Perspectives : (Stables)	Perspectives : (Stables)

Ranked among the **Top 40** Global Reinsurance Groups by S&P

T: + 971 4 22 00 257 - **M:** + 97154 30 55 656 P.O.Box: 507294 - Dubai.
A: Al Fattan Currency House - Tower 1 - Unit 706 - Level 7 - DIFC- Dubai - U.A.E.
E: saad.mohamed@africa-re.com **W:** www.africa-re.com

For more information regarding our affordable insurance options to secure yours and your family's safety; visit our website, scan the QR code above, or e-mail us your questions at info@almashrek.com.lb

www.almashrek.com.lb

AL MASHREK
insurance & reinsurance SAL

الناشر: **Gaincope Media**

رئيسة التحرير : رولا يوسف كلاس
المدير المسؤول: د. طارق كرباج
الإستشارات الفنية: ماريا ضومط

سعر النسخة: ٥ دولار أميركي
قيمة الإشتراك: ١٠٠ دولار سنوياً،
على أن تصل المجلة فصلياً الى
عنوان المشترك في لبنان
والبلاد العربية

العنوان: المتن، المنصورية،
عيلوت، بناية مسعد،
الطابق ٢، مكتب ٢٠
الهاتف: ٩٧١٩١٨- ٣ - ٠٠٩٦١

26

17

13

36

32

29

46

40

38

52

50

48

أمان.. ليك ولأسرتك
بنقيف معاك

النيلين للتأمين
Elnilein Insurance

1333
www.elnileinins.com

يحيى أبو الفتوح رئيسًا تنفيذيًا وعضوًا منتدبًا لبنك التعمير والإسكان

أعلن بنك التعمير والإسكان، أن مجلس الإدارة أحيط علمًا بكتاب البنك المركزي المصري بشأن الموافقة على تعيين يحيى أبو الفتوح رئيسًا تنفيذيًا وعضوًا منتدبًا بمجلس إدارة البنك لدورته الحالية ٢٠٢٦-٢٠٢٩، ممثلًا عن صندوق التأمين الخاص بالعاملين في بنك التعمير والإسكان، خلفًا لحسن غانم.

ويتمتع أبو الفتوح بخبرة مصرفية تمتد لأكثر من ٤٠ عامًا، حيث يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري منذ عام ٢٠١٦. وبدأ مسيرته المصرفية في بنك مصر عام ١٩٨٣، قبل أن ينتقل للعمل في بنك أوف أمريكا والبنك العربي، الذي تدرج في مناصبه حتى شغل منصب نائب الرئيس.

البنك المصري لتنمية الصادرات يعزز منظومة الأمان الرقمي بحصوله على شهادة (Payment Card Industry Data Security Standard)

في إطار التزامه المستمر بتطوير بنية مصرفية رقمية آمنة وتعزيز مستويات حماية البيانات، أعلن البنك المصري لتنمية الصادرات عن حصوله على شهادة PCI DSS، إحدى أبرز المعايير المعنية بتأمين بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية. ويمثل هذا الاعتماد خطوة متقدمة ضمن استراتيجية البنك للتحول الرقمي، وانعكاسًا لالتزامه بتطبيق متطلبات البنك المركزي المصري وأفضل المعايير الدولية الهادفة إلى حماية بيانات حاملي بطاقات الدفع والحد من المخاطر المرتبطة بالمعاملات الإلكترونية.

مصرف بغداد يوقع اتفاقية تعاون مع PwC العالمية، بهدف مراجعة وتقييم الجوانب التشغيلية والتقنية، ودعم مسيرة الإصلاح المصرفي.

في خطوة جديدة نحو قطاع مصرفي أكثر تطورًا وابتكارًا، وضمن خطط التطوير المستمرة ومواكبة متطلبات البنك المركزي العراقي، وقّع مصرف بغداد اتفاقية تعاون مع شركة PwC العالمية، بهدف مراجعة وتقييم الجوانب التشغيلية والتقنية، بما يدعم مسيرة الإصلاح المصرفي ويعزز كفاءة الخدمات والأنظمة داخل المصرف. وتؤكد هذه الخطوة التزام مصرف بغداد بالارتقاء بالبنية التحتية المصرفية مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة للعملاء وزيادة مستويات الأمان والشفافية.

بسام البيطار مديرًا مفوضًا لمصرف الجنوب الإسلامي

تقدم مجلس إدارة ومنتسبو مصرف الجنوب الإسلامي، بأصدق التهاني والتبريكات إلى الأستاذ بسام البيطار، بمناسبة تسلمه منصب المدير المفوض لمصرف الجنوب الإسلامي، وتمنوا له التوفيق والسداد في قيادة مسيرة المصرف نحو المزيد من النجاح والتميز، وأن يكلل جهوده بتحقيق الإنجازات التي تسهم في تعزيز مكانة المصرف وتطوير خدماته بما يلبي تطلعات عملائه وشركائه. وقبل توليه منصب المدير المفوض، عمل البيطار مديراً للعمليات في الدائرة الدولية للمصرف نفسه.

fawry+

بـــأي عملـة وفي كل لحظة تحـــويلتـــك جـوا المحفظة

احفظ قروشك مع فوري بلس وحول بين ستة عمـلات مختلفـة، مـن أي مكـان في العالم ولأي مكـان فـي الوقـت البناسـب احتياجاتك.

بنك فيصل الإسلامي
Faisal Islamic Bank

+249 110006161
www.fawryplus-sd.com

GET IT ON Google Play

Download on the App Store

ميثاق للصيرفة الإسلامية يقدّم حلولاً للتمويل السكني الإسلامي ضمن برنامج "إسكان"

في إطار التزامه بتعزيز الشمول المالي ودعم المبادرات الوطنية، أعلن ميثاق للصيرفة الإسلامية من بنك مسقط عن شراكته مع بنك الإسكان العماني، لتوفير حلول تمويل سكني، بما يلبي احتياجات المواطنين العُمانيين المستحقين للدعم الإسكاني ضمن برنامج "إسكان".

ووقّع الاتفاقية، سامي بيت راشد، مساعد مدير عام الأعمال المصرفية للأفراد بميثاق للصيرفة الاسلامية، وموسى مسعود الجديدي، الرئيس التنفيذي لبنك الاسكان العماني.

اتحاد المصارف الليبية يعلن تسمية الأستاذ عادل كشاد عضوًا بمجلس إدارة اتحاد المصارف المغاربية

أعلن اتحاد المصارف الليبية اعتماد تسمية الأستاذ عادل كشاد عضوًا بمجلس إدارة اتحاد المصارف المغاربية، ممثلًا عن اتحاد المصارف الليبية.

من ناحية أخرى أعلن الاتحاد الليبي اعتماد ترشيح الأستاذ سليمان العزابي أمينًا عامًا لاتحاد المصارف المغاربية، وذلك خلال اجتماع اتحاد المصارف المغاربية في دورته الـ٦١ المنعقدة بمدينة تونس.

بنك عمان العربي يحتفي بمرور ١٠ سنوات على شراكته مع BPC

أحتفل بنك عمان العربي بمرور ١٠ سنوات على شراكته مع شركة BPC، في محطة تجسد رحلةً مشتركة من الابتكار والنمو والتقدم في قطاع المدفوعات، وتهدف هذه الشراكة إلى تطوير منظومة المدفوعات والبطاقات، حيث انتقل البنك من تقديم الخدمات المحلية إلى طرح حلول دفع متطورة، مثل: الدفع اللاتلامسي، والإصدار الفوري للبطاقات، وتقنيات ترميز البطاقات من Visa

وصرح البنك: "معاً أسهمنا في تطوير تجارب دفع أكثر سلاسة وأمانًا وتركيزًا على احتياجات العملاء، ووضع أسسٍ راسخة لمواصلة مسيرة التحول الرقمي".

MIRA من الاعتماد اللبناني: مساعد ذكاء اصطناعي شخصي يعرف ويتذكر وينفّذ عنك

أعلن بنك الاعتماد اللبناني إطلاق (MIRA) المساعد الذكي الجديد المعتمد على الذكاء الاصطناعي، والذي يهدف إلى تقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة وذكاءً وشخصية للعملاء.

تعمل MIRA على تحويل طريقة التعامل مع الخدمات المصرفية لتصبح أبسط وأسرع وأكثر تفاعلية، حيث يمكن للعملاء إنجاز طلباتهم مباشرة عبر المحادثة، دون الحاجة إلى الإجراءات التقليدية أو زيارة الفروع أو الانتظار.

وأصبحت MIRA متاحة اليوم عبر المنصّات الرقمية لمجموعة الاعتماد اللبناني

صح SAH | Sudani FINTECH

حساب مصرفي برقم BBAN
ومعاملات مالية أسهل

AGB بنك أفريقيا والخليج Africa and Gulf Bank | سوداتل sudatel A Telecom Group

الخرطوم تعود إلى الحياة...
والاقتصاد يقود مرحلة السودان الجديدة

بعد أكثر من ثلاث سنوات الحرب التي غيّرت وجه السودان، تدخل البلاد اليوم مرحلة مختلفة عنوانها العودة إلى الخرطوم. فمع انتقال الحكومة رسمياً من بورتسودان إلى العاصمة، وعودة الوزارات والمؤسسات السيادية، بدأت العاصمة تستعيد تدريجياً دورها السياسي والاقتصادي، في خطوة لا تمثل مجرد انتقال إداري، بل إعلاناً عن بداية مرحلة إعادة البناء واستعادة النشاط الاقتصادي.

ويُنظر إلى هذه العودة باعتبارها نقطة تحول رئيسية، لأن نجاح أي عملية إعادة إعمار يتطلب وجود مؤسسات الدولة في قلب العاصمة، وعودة الجهاز الإداري، واستئناف الخدمات العامة، وإعادة تنشيط الأسواق وحركة الاستثمار والتجارة. كما تتزامن هذه المرحلة مع عودة مئات الآلاف من المواطنين إلى الخرطوم، الأمر الذي يعيد تدريجياً الطلب على الخدمات المصرفية والمالية والتجارية، ويخلق دورة اقتصادية جديدة تحتاج إلى بنية مالية متطورة وقادرة على مواكبة المرحلة المقبلة.

ويبرز القطاع المصرفي كأحد أهم المحركات لهذه المرحلة، إذ سارع بنك السودان المركزي إلى إعادة تشغيل مقره الرئيسي في الخرطوم بعد توقف دام قرابة ثلاث سنوات، في خطوة تعكس عودة مؤسسات السياسة النقدية إلى ممارسة دورها الطبيعي من العاصمة، وتعزيز الثقة بالنظام المالي والمصرفي.

ولم تعد عملية التعافي الاقتصادي تعتمد على إعادة فتح الفروع والمقار فقط، بل باتت ترتكز بصورة أساسية على التحول الرقمي، الذي أثبت خلال سنوات الحرب قدرته على ضمان استمرارية الخدمات المالية. فقد أعلن بنك السودان المركزي أن عدد

رولا كلاس: رئيسة التحرير

عودة مؤسسات الدولة إلى الخرطوم، وانتعاش القطاع المصرفي والتأميني، وتسارع التحول الرقمي، كلها مؤشرات ترسم ملامح مرحلة جديدة من استعادة الثقة بالاقتصاد وإعادة الإعمار في السودان بعد أكثر من ثلاث سنوات من الحرب، بما يمهد لمرحلة جديدة من النمو والاستقرار.

تطبيق ساهل

تطبيق الموبايل المصرفي

من بنـك النيـل

مميزات التطبيق :

- تصميم برمجي متقدم
- شاشات سلسة تفاعلية
- خدمات مصرفية متكاملة
- ميزة الحماية بالبصمة
- إمكانية تشغيل أكثر من حساب في نفس التطبيق
- سرعة التواصل مع فريق الدعم

خليـك متفـائل كل الجاي بقى ساهل

ساهل Sahil
Google Play App Store
قم بتحميل ساهل الآن !

خدمة العملاء HOTLINE 3838
+249933003838
+249110383838
www.alnilebank.com

SCAN ME
إمســـح الآن !

بنك النيل
مصرفك وأكثر

التحويلات المصرفية باستخدام رقم الحساب المصرفي الأساسي (BBAN) تجاوز ٢٣٤ مليون معاملة، بينما سجلت خدمات الصيرفة الإلكترونية ١٤١.٥ مليون معاملة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٦، مقارنة بـ٩٢.٨ مليون معاملة خلال عام ٢٠٢٥، محققة نمواً تجاوز ٥٢%، وهو ما يعكس التحول الكبير في سلوك العملاء واعتمادهم المتزايد على القنوات الرقمية.

وفي السياق ذاته، يشهد الأول من يوليو تدشين أول رخصة رسمية لمحول معاملات مالية ومنصة مدفوعات رقمية من بنك السودان المركزي لصالح شركة العسجد، في خطوة تمثل محطة جديدة في تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية. وتهدف المنصة إلى ربط البنوك، وتسهيل المدفوعات الحكومية، وتوفير منظومة آمنة وسريعة للمعاملات المالية، إلى جانب بناء شراكات محلية ودولية لدعم الاقتصاد الوطني.

ولا يقتصر مسار التعافي على القطاع المصرفي وحده، بل يمتد أيضاً إلى قطاع التأمين الذي يُعد أحد الركائز الأساسية لدعم إعادة الإعمار وحماية الاستثمارات. فمع عودة النشاط الاقتصادي تدريجياً إلى الخرطوم، تبرز الحاجة إلى توسيع خدمات التأمين على الممتلكات والمشروعات والبنية التحتية، إلى جانب التأمين الصحي، وتأمين النقل، والتأمين الزراعي، بما يساهم في الحد من المخاطر وتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الدخول إلى السوق السوداني. كما يُنتظر أن يلعب التأمين دوراً محورياً في تمويل التعافي الاقتصادي من خلال تعزيز الاستقرار المالي، وتوفير الحماية للأفراد والشركات، وخلق بيئة أكثر قدرة على استيعاب الاستثمارات الجديدة، خاصة مع توجه شركات التأمين نحو التحول الرقمي وتطوير خدماتها الإلكترونية بما يواكب التحول الذي يشهده القطاع المالي السوداني.

وتؤكد هذه التطورات أن مستقبل الاقتصاد السوداني لن يعتمد فقط على إعادة إعمار المباني والبنية التحتية، بل أيضاً على إعادة بناء البنية المالية الرقمية، بما يضمن وصول الخدمات المصرفية إلى مختلف شرائح المجتمع، ويعزز الشمول المالي، ويرفع كفاءة المدفوعات، ويقلل الاعتماد على النقد الورقي.

وفي المقابل، لا تزال المرحلة تواجه تحديات كبيرة، من بينها استقرار سعر الصرف، والسيطرة على معدلات التضخم، واستعادة الثقة الاستثمارية، وإعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع المالي في المناطق المتضررة. كما أن استمرار توحيد المنظومة النقدية والمصرفية يمثل عاملاً أساسياً لضمان نجاح عملية التعافي، خاصة في ظل استمرار بعض مظاهر الانقسام المالي الناتجة عن الحرب.

ورغم هذه التحديات، تبدو المؤشرات الأولية مشجعة. فعودة الحكومة إلى الخرطوم، واستئناف عمل البنك المركزي، والتوسع المتسارع في الخدمات المصرفية الرقمية، وإطلاق منصات وتقنيات مالية جديدة، إلى جانب الدور المتوقع لقطاع التأمين في حماية الاستثمارات ودعم إعادة الإعمار، كلها عوامل تعكس بداية مرحلة مختلفة قد تجعل من القطاع المالي بمختلف مكوناته، المصارف والتأمين والتكنولوجيا المالية، القاطرة الرئيسية لاستعادة النشاط الاقتصادي في السودان، وليصبح بناء مؤسسات مالية حديثة وقادرة على مواكبة التحولات الرقمية أحد أهم مرتكزات السودان الجديد.

الذكاء الإصطناعي يتخيل عودة الحياة الى الخرطوم

راحة وسرعة وأمان في كل مكان

أكبر شبكة مصرفية في البلاد نصل اليك أينما كنت ولاننا ندرك أهمية الوصول نقدم خدمات مصرفية متكاملةلإدارة أموالك بكفاءة وأمان من قلب فروعنا المنتشرة الي شاشة هاتفك

البنك الزراعي السوداني

THE AGRICULTURAL BANK OF SUDAN

مؤاكبة دائمة ... عطاء بلاحدود

2620
24/7

السودان - الخرطوم مبني رئاسة البنك الزراعي السوداني

0183777415

WWW.ABSU@AB.SD

اتحاد المصارف العربية ينظم القمة العربية – الأوروبية لعام ٢٠٢٦ في باريس بعنوان "نحو توازن اقتصادي ومالي عالمي جديد"

نظم اتحاد المصارف العربية القمة المصرفية والاقتصادية العربية – الأوروبية لعام ٢٠٢٦ في باريس بعنوان "نحو توازن اقتصادي ومالي عالمي جديد"، برعاية رئيس فرنسا ايمانويل ماكرون ومشاركة رفيعة المستوى لكبار المسؤولين في المنظمات المالية والمصرفية العربية والدولية، أبرزها الفدرالية المصرفية الأوروبية، بروكسيل. غرفة التجارة العربية – الفرنسية، باريس. الاتحاد من أجل المتوسط، برشلونة. الفدرالية المصرفية الفرنسية، باريس.

تحدث في أعمال القمة نخبة من كبار المسؤولين والخبراء من بينهم جيرار ميستراليه المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي لممر الهند – أوروبا الاقتصادي. الدكتور محمد معيط المدير التنفيذي في صندوق النقد واشنطن. ياسين جابر وزير مالية لبنان. علي بن أحمد الكواري وزير مالية دولة قطر. محمد محمود الاتربي رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية. ناصر كامل الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، اسبانيا. الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين. ناجي محمد عيسى بلقاسم محافظ مصرف ليبيا. الدكتور سليم صفير رئيس مجلس الإدارة في جمعية المصارف، لبنان. إضافه إلى العديد من الوجوه النافذة في عالم المصارف والاقتصاد العالمي.

أمان للتأمين وإعادة التأمين
Aman Insurance & Reinsurance

أنـت في أمـان

حماية اليوم .. أمان الغد

- التأمين الهندسي
- تأمين الحريق والسرقة
- تأمين نقل البضائع
- تأمين السيارات
- تأمين المسؤولية المهنية
- التأمين الزراعي
- التأمين الطبي
- تأمين التكافل

خبرة محلية .. رؤية عالمية .. حماية تستحق الثقة

اتصل بنا
00249120201622

زوروا موقعنا
aman-sd.com

فتوح

بدايةً تحدث الدكتور وسام فتوح أمين عام إتحاد المصارف العربية فقال: إنها مناسبة أرادها اتحاد المصارف العربية اليوم حدثاً بارزاً لتتويج قامتين عربيتين لعبا دوراً محورياً في مجال الصناعة المصرفية والمالية وتميّزا في مسيرة مشرّفة مكللة بالجهد والإنجازات. ويشرّفنا أن نكرّم اليوم شخصية عربية وازنة وقيادية بامتياز إنه معالي الأستاذ علي بن أحمد الكواري وزير مالية دولة قطر".

ودعا فتوح رئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية والمبعوث الخاص للرئيس الفرنسي، لتقديم الدرع التكريمي للوزير الكواري.

الكواري

أعرب وزير المال القطري علي الكواري عن اعتزازه بتسلم "جائزة القيادة ذات الرؤية المستقبلية ٢٠٢٦"، معتبراً إياها تكريماً يعكس النهج الاستراتيجي لدولة قطر في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وتعزيز متانة القطاع المالي، وترسيخ أسس النمو والازدهار إقليمياً ودولياً.

كذلك شدد على موقف دولة قطر الداعي إلى مواصلة العمل المشترك من أجل:

تعزيز الاستثمارات المتبادلة.

تطوير مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود.

توسيع آفاق التعاون الاقتصادي والمالي لبناء اقتصاديات أكثر مرونة في مواجهة التحديات المستقبلية.ولفت إلى ضرورة تعزيز الأمن السيبراني وحماية الأنظمة المالية في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي العالمي.

جابر

أما الوزير جابر فكانت له الكلمة الآتية: "اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن تقديري للجهات المنظمة لقمة الاقتصاد والمصارف الأوروبية العربية.

نجتمع اليوم في وقت يشهد فيه الاقتصاد العالمي تحولات جيوسياسية ومالية عميقة. فالعلاقات والتحالفات الدولية تشهد إعادة تشكيل، كما تتزايد تجزئة التدفقات التجارية والمالية، وتتنامى حالة عدم اليقين المرتبطة بأمن الطاقة وسلاسل الإمداد والاستثمار.

وهذه ليست مجرد اتجاهات عالمية نظرية، بل هي تطورات تؤثر بشكل مباشر على اقتصاداتنا وأنظمتنا المالية وآفاقنا التنموية.

وبالنسبة لبلدان مثل لبنان، التي تقع عند ملتقى أوروبا والعالم العربي، فإن هذه التحولات تنطوي على مخاطر كبيرة، لكنها تتيح في الوقت نفسه فرصاً مهمة.

صفير

وألقى رئيس جمعية المصارف في لبنان سليم صفير الكلمة الآتية:

يسعدني أن أتحدث إليكم اليوم بمناسبة انعقاد القمة الأوروبية العربية للاقتصاد والمصارف لعام ٢٠٢٦.

يشهد عالمنا مرحلةً من التحولات العميقة، تتسم بتوترات جيوسياسية ومتغيرات اقتصادية متسارعة. وفي هذا السياق، يكتسب الحوار بين أوروبا والعالم العربي أهميةً أكبر من أي وقت مضى.

وتسهم هذه القمة في تعزيز الصمود المالي وترسيخ الشراكات بين ضفتي المتوسط.

السيدات والسادة، يبقى لبنان، رغم التحديات، جسراً طبيعياً بين العالم العربي وأوروبا. وإن نهوضه يتطلب إصلاحات واقعية وشراكة قائمة على الثقة والتوازن.ومن هنا، آمل أن تسهم هذه القمة في تحويل التحديات إلى فرص حقيقية للتعافي والنمو.

شركة التأمين الإسلامية (السودان)

ISLAMIC INSURANCE Co. (Sudan)

إعقلها وتوكل

أول شركة تأمين تكافلي في العالم، تأسست عام **1979**، تقدم خدماتها التأمينية المتنوعة عبر فروعها ومكاتبها المنتشرة عبر جميع الولايات.

حلول تأمينية تكافلية متنوعة تلبي احتياجاتك

- تأمين حصيلة الصادر
- تأمين الثروة الحيوانية
- تأمين الممتلكات (الحريق والسرقة)
- التأمين الهندسي
- التأمين البحري
- التأمين الطبي والتكافل
- تأمين السيارات

تميز وأمان

منذ **1979** خبرة ووفاء

تواصل معنا
للحماية التي تستحقها

الخرطوم - برج التأمين الإسلامية
+249 183 771189
info@islamicinsur.com
www.islamicinsur.com

شركة التأمين الإسلامية المحدودة - السودان

علاء الزهيري رئيسًا للمنظمة الأفريقية للتأمين – AIO للفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٧

عقدت في القاهرة فعاليات المؤتمر السنوي الثاني والخمسين للمنظمة الأفريقية للتأمين (AIO) واجتماع جمعيتها العامة، والذي يستضيفه اتحاد شركات التأمين المصرية خلال الفترة من ٥ إلى ٩ يونيو ٢٠٢٦ بفندق إنتركونتيننتال سيتي ستارز، تحت رعاية دولة رئيس مجلس الوزراء، والهيئة العامة للرقابة المالية، وذلك تحت شعار
"التأمين كمُمكّن للنمو الاقتصادي للجميع"

تولى علاء الزهيري، رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية، رئاسة المنظمة الأفريقية للتأمين (AIO) للفترة ٢٠٢٧–٢٠٢٦، خلفًا لدولة إثيوبيا، وذلك خلال فعاليات افتتاح المؤتمر الثاني والخمسين للمنظمة الأفريقية للتأمين والجمعية العامة السنوية، الذي تستضيفه مصر بالقاهرة خلال الفترة من ٥ إلى ٩ يونيو ٢٠٢٦ تحت شعار "التأمين كمُمكّن للنمو الاقتصادي للجميع".

ويأتي تولي مصر رئاسة المنظمة الأفريقية للتأمين لمدة عام كامل تتويجًا للدور المتنامي الذي يقوم به اتحاد شركات التأمين المصرية في دعم جهود تطوير صناعة التأمين على المستويين الأفريقي والدولي، وتعزيز التعاون بين الأسواق التأمينية الأفريقية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة.

وأكد الزهيري، رئيس اتحاد شركات التأمين المصرية والرئيس المنتخب للمنظمة الأفريقية للتأمين (AIO) للفترة ٢٠٢٦–٢٠٢٧، أن توليه رئاسة المنظمة يُعد شرفًا كبيرًا ومسؤولية جسيمة، خاصة في ظل ما شهدته المنظمة خلال السنوات الماضية من

إنجازات مؤسسية وتقدم ملموس على مستوى صناعة التأمين الأفريقية.

وتوجه الزهيري في مستهل كلمته بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء المنظمة على الثقة التي أولوها له، معربًا عن امتنانه لكل من ساهم بجهوده وإخلاصه في ترسيخ أسس صناعة تأمين أفريقية أكثر تكاملًا وقدرة على مواجهة التحديات وأكثر مواكبة للتطورات المستقبلية.

وأشار إلى أن ما تحقق حتى الآن لا يمثل نهاية الطريق، بل بداية مرحلة أكثر طموحًا تستهدف الانتقال من مرحلة بناء الأسس إلى تعميق التكامل بين الأسواق الأفريقية، ومن المبادرات الفردية إلى التمكين المؤسسي المستدام، ومن التعاون التقليدي إلى شراكات قارية أكثر تأثيرًا وفاعلية.

وأوضح أن أولويات المنظمة خلال الفترة المقبلة ستتركز على تعزيز الشمول التأميني، وتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتمكين الشباب والمرأة، وتطوير البنية المؤسسية والمعرفية لقطاع التأمين بما يدعم الكفاءة والشفافية والاستدامة طويلة الأجل.

كما جدد التزامه بتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع المؤسسات الإقليمية والدولية، وترسيخ دور الابتكار وبناء القدرات باعتبارهما من الركائز الأساسية لنمو قطاع التأمين في القارة الأفريقية.

وأكد أن من بين الأولويات الرئيسية خلال المرحلة المقبلة توسيع قاعدة عضوية المنظمة الأفريقية للتأمين بما يضمن مشاركة أوسع للهيئات الرقابية والاتحادات والجمعيات التأمينية الوطنية بمختلف الأسواق الأفريقية، بما يسهم في تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية وترسيخ مكانة المنظمة باعتبارها الصوت الموحد لصناعة التأمين الأفريقية.

وأضاف أن تطوير قاعدة البيانات الأفريقية للتأمين يمثل أحد المشروعات الاستراتيجية المهمة، باعتبارها نواة لمنصة قارية متكاملة للبيانات التأمينية توفر معلومات موثوقة ومؤشرات دقيقة تخدم الجهات الرقابية وشركات التأمين والباحثين والمستثمرين وصناع السياسات، مؤكدًا أن توافر البيانات الدقيقة والمتسقة يعد عنصرًا أساسيًا لدعم اتخاذ القرار وتحسين إدارة المخاطر وتعزيز الشفافية وزيادة ثقة المستثمرين.

شركة ليبيا لإعادة التأمين
LIBYA RE
LIBYA REINSURANCE CO.
Stability.
Intergrity.
Global Reach.
Innovation.
Trust.
www.libyare.com

وشدد الزهيري على أهمية الابتكار باعتباره أولوية استراتيجية لمستقبل القطاع، داعيًا إلى تعزيز مشاركة شركات التكنولوجيا التأمينية (In-surTech) والتكنولوجيا المالية (Fin-Tech) ضمن منظومة عمل المنظمة، ودعم إطلاق هاكاثون أفريقي سنوي للتكنولوجيا التأمينية بهدف تحفيز الابتكار وتشجيع التعاون وتطوير حلول تأمينية رقمية تسهم في توسيع نطاق الحماية التأمينية للفئات غير المخدومة بالشكل الكافي.

كما أكد أهمية تطوير أدوات الاتصال والتواصل المؤسسي وتعزيز الحضور الرقمي للمنظمة بما يمكنها من التفاعل بصورة أكثر فاعلية مع مختلف الأطراف المعنية ونشر المعرفة التأمينية واستقطاب أجيال جديدة من الكوادر المهنية المؤهلة في مختلف أنحاء القارة.

وأشار كذلك إلى دعم إطلاق برنامج سنوي لجوائز المنظمة الأفريقية للتأمين للبحث العلمي والابتكار، بهدف تكريم المساهمات المتميزة التي تسهم في تطوير صناعة التأمين الأفريقية وتعزيز ثقافة البحث والابتكار وتبادل المعرفة.

وأوضح أن رسالة قطاع التأمين تتجاوز حدود الأعمال التجارية، إذ يضطلع بدور محوري في حماية الأفراد ودعم المؤسسات ومساندة المجتمعات في مواجهة المخاطر والتعافي من الأزمات، بما يجعله أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاستقرار المالي والاجتماعي.

وأكد أن أمام قطاع التأمين الأفريقي فرصة حقيقية لبناء صناعة أكثر قوة وابتكارًا وشمولًا، قادرة على الإسهام بفاعلية في دعم التنمية والازدهار وتعزيز قدرة المجتمعات الأفريقية على مواجهة التحديات المستقبلية.

وفي ختام كلمته، أعرب الزهيري عن خالص تقديره للهيئة العامة للرقابة المالية لدورها المستمر في دعم وتطوير قطاع التأمين المصري، كما وجه الشكر إلى اللجنة التنفيذية للمنظمة والرئيس السابق والأمين العام للمنظمة على جهودهم وإسهاماتهم القيمة.

كما أعرب عن تقديره لمجلس إدارة اتحاد شركات التأمين المصرية وأعضاء الجمعية العامة وزملائه بالاتحاد، ولجميع الرعاة والشركاء والداعمين الذين أسهموا في إنجاح هذا الحدث، موجهًا شكرًا خاصًا لشركة مصر للطيران على دعمها وتسهيل ترتيبات سفر المشاركين.

ووجه كذلك الشكر للمتحدثين وممثلي وسائل الإعلام والضيوف الدوليين وجميع المشاركين، مؤكدًا أن تفاعلهم وثقتهم يعكسان الإيمان المشترك بأن مستقبل صناعة التأمين يُبنى من خلال التعاون والابتكار ووحدة الرؤية.

واختتم كلمته بالتأكيد على أن نجاح المنظمة الأفريقية للتأمين هو نجاح جماعي يقوم على التعاون والثقة المتبادلة والإيمان بأن مستقبل التأمين في أفريقيا لا يمكن بناؤه إلا من خلال العمل المشترك لخدمة شعوب القارة وتحقيق تطلعاتها.

محمد الضو (الرئيس التنفيذي):

شراكة بنك أفريقيا والخليج وسوداتل للاتصالات تطلق منصة "صح" نحو قيادة التحول المالي الرقمي في السودان

في وقت تتسارع فيه وتيرة التحول الرقمي في القطاع المالي السوداني، يقود بنك أفريقيا والخليج بالتعاون مع مجموعة سوداتل واحدة من أبرز مبادرات التقنية المالية عبر منصة "صح"، التي تهدف إلى توسيع الشمول المالي وإتاحة الخدمات المصرفية الرقمية لملايين السودانيين، والتي تم إطلاقها خلال حفل ضخم في الخرطوم. وفي هذه المقابلة، يتحدث الرئيس التنفيذي لبنك أفريقيا والخليج محمد الضو عن رؤية البنك لبناء منظومة مالية رقمية متكاملة، ومستقبل المدفوعات الإلكترونية، وخطط التوسع، ودور القطاع المصرفي في دعم مرحلة التعافي وإعادة الإعمار في السودان:

في إطار شراكة استراتيجية كبرى، أطلقتم مؤخرًا تعاونًا مع شركة سوداتل للاتصالات لتأسيس شركة سوداني فينتك، فما أبرز ملامح وأهداف هذه الشراكة؟

تُعد الشراكة بين بنك أفريقيا والخليج ومجموعة سوداتل نموذجًا عمليًا للتكامل بين القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات، بهدف تعزيز الشمول المالي في السودان.

نحن نؤمن بأن أقصر طريق لتحقيق الشمول المالي هو الشراكات الذكية؛ فقطاع الاتصالات يوفر الانتشار والتكنولوجيا، والخدمات المصرفية توفر بنية الثقة والمعرفة المالية. وعندما تجتمع هذه القدرات، تكون الإنجازات أكبر مما يمكن لأي طرف تحقيقه على حدة.

وقد أسهمت شركة سوداني فينتك، من خلال منصة "صح"، في إنشاء منظومة مالية رقمية قادرة على الوصول إلى ملايين المواطنين السودانيين، بمن فيهم الفئات التي ظلت تاريخيًا خارج نطاق الخدمات المصرفية التقليدية. ولا يقتصر هذا المشروع على المدفوعات فحسب، بل يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية.

أطلقت شركة سوداني فينتك منصة "صح"، فما أبرز الخدمات والمزايا التي تقدمها للعملاء؟

تم تصميم منصة "صح" كمنظومة مالية رقمية متكاملة تهدف إلى توسيع الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية عبر قنوات رقمية آمنة وسهلة الاستخدام، بما يتوافق مع الأطر التنظيمية والرقابية المعمول بها.

وبذلك يأتي دور منصة "صح" في محو الفوارق الرقمية؛ فسواء كنت تستخدم التطبيق أو خدمة الأكواد القصيرة المعروفة بـ USSD (التي لا تتطلب إنترنت) فإن الخدمات المالية أصبحت في متناول يد الجميع.

> ما يجعل منصة "صح" متميزة بشكل خاص هو تركيزها على الابتكار والقدرات الرائدة على مستوى القطاع المصرفي. حيث تتيح المنصة للعملاء فتح وتشغيل الحسابات، وإجراء التحويلات والمدفوعات، واستقبال الحوالات، والاستفادة من الحلول المصرفية بما يضمن الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع.

وما يجعل منصة "صح" متميزة بشكل خاص هو تركيزها على الابتكار والقدرات الرائدة على مستوى القطاع المصرفي. حيث تتيح المنصة للعملاء فتح وتشغيل الحسابات، وإجراء التحويلات والمدفوعات، واستقبال الحوالات، والاستفادة من الحلول المصرفية بما يضمن الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع.

والآن أصبحت منصة "صح" أول منصة تقنية مالية في السودان توفر خدمات رقم التعريف البنكي (BIN Sponsor-ship Agreement) وإصدار أرقام BBAN لعملاء المنصة، وهو رقم حساب مصرفي محلي يتيح لعملائها تنفيذ التحويلات واستقبالها عبر كامل النظام المصرفي.

كما قمنا بإطلاق واحدة من أوائل خدمات "طلب الدفع" (Request-to-Pay, RTP) الموجهة للتجار وأصحاب الأعمال في السودان، والتي تتيح لهم إرسال طلبات دفع مباشرة للعملاء عبر قنوات رقمية آمنة، بما يعزز تجربة المدفوعات الرقمية وتوسيع استخدام المعاملات غير النقدية في الأنشطة التجارية.

تمثل هذه الخدمة خطوة مهمة نحو تطوير المدفوعات الرقمية للقطاع التجاري وتعزيز كفاءة المدفوعات الإلكترونية في السودان.

ما أبرز التحديات التي تواجه قطاع المدفوعات الإلكترونية في السودان، وكيف يدعم البنك المركزي السوداني والبنوك التجارية وشركات الاتصالات نمو هذا القطاع وتطوره؟

على الرغم من التقدم الملحوظ الذي شهده قطاع المدفوعات الرقمية في السودان، إلا أن هناك تحديات لا تزال تتطلب معالجة مستمرة، من أبرزها تطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الثقافة المالية والرقمية، وتوسيع

المهندس مجدي طه: رئيس مجلس إدارة سوداني فينتك والرئيس التنفيذي لمجموعة سوداتل، وايزاك نشوندا: الرئيس التنفيذي لشركة سوداني فينتك، خلال إلقاء كلمتهم في حفل إطلاق منصة صح في فندق السلام في الخرطوم

نطاق قبول وسائل الدفع الإلكترونية لدى التجار، وتحسين الوصول إلى الخدمات الرقمية.

يتطلب تجاوز هذه التحديات استمرار التعاون بين بنك السودان المركزي والبنوك وشركات الاتصالات ومقدمي خدمات التقنية المالية. وقد ساهم بنك السودان المركزي بصورة فعالة في دعم الابتكار وتطوير منظومة المدفوعات الرقمية، فيما تواصل البنوك الاستثمار في القنوات الرقمية، والأمن السيبراني، وقابلية التشغيل البيني، بينما توفر شركات الاتصالات البنية اللازمة للوصول إلى العملاء على نطاق واسع.

ويظل تطوير الهوية الرقمية الوطنية من الأولويات المهمة للمرحلة المقبلة، لما له من دور في تعزيز إجراءات التحقق الإلكتروني من هوية العملاء (e-KYC)، وتسهيل الوصول الآمن إلى القنوات المصرفية الرقمية.

وتمثل منصة "سوداباس" (SudaPass) خطوة إيجابية نحو بناء منظومة رقمية أكثر كفاءة وشمولًا، بما يدعم التحول الرقمي ويوسع نطاق الاستفادة من الحلول المصرفية الرسمية.

كما يتطلب توسيع الوصول إلى الخدمات المالية تكاملًا مستمرًا بين الجهات التنظيمية والمؤسسات المالية وشركات الاتصالات ومقدمي التكنولوجيا، بما يسهم في دعم نمو الاقتصاد الرقمي وتعزيز الوصول إلى الخدمات المصرفية في مختلف أنحاء السودان.

بعيدًا عن شركة سوداني فينتك، ما أبرز الإنجازات الرقمية والتقنية التي حققها بنك أفريقيا والخليج؟

شكّل التحول الرقمي إحدى الركائز الرئيسية لاستراتيجية النمو في بنك أفريقيا والخليج خلال السنوات الماضية. وقد شمل ذلك تحديث البنية التقنية للبنك، والربط والتكامل مع منظومة Temenos للمصرفية الأساسية، وتوسيع القنوات الرقمية، وتعزيز البنية التحتية للمدفوعات.

> طوّرنا الخدمات المصرفية عن بُعد (Sky Branch)، التي مكّنت البنك من التواصل مع العملاء عبر الخدمات المصرفية عبر الفيديو بما يتيح لهم إنجاز مختلف خدماتهم ومعاملاتهم البنكية.

وحرص البنك كذلك على تطوير بيئة عمل تدعم التحسين المستمر، وتعزيز تجربة العملاء، وتوسيع الوصول إلى الخدمات المالية من خلال توظيف التقنيات الحديثة والحلول الرقمية، وذلك عبر الخدمات المصرفية عن بُعد (Sky Branch) التي مكّنت البنك من التواصل مع العملاء من خلال الخدمات المصرفية عبر الفيديو (Video Bank-ing Service) بما يتيح لهم إنجاز مختلف خدماتهم ومعاملاتهم البنكية.

ومن أبرز الإنجازات حصول بنك أفريقيا والخليج على العضوية الرئيسية لدى Visa في السودان، مما عزز قدرته على تقديم حلول دفع متطورة وربط العملاء بشبكات المدفوعات العالمية.
كما أطلق البنك بطاقة Visa للخصم المباشر، والتي تتميز بالإصدار الفوري وإمكانية إدارة البطاقة عبر تطبيق AGB Card المخصص للهواتف الذكية.
وشكلت الشراكة مع مجموعة سوداتل وإطلاق منصة "صح" محطة مهمة، حيث أصبح بنك أفريقيا والخليج من أوائل المؤسسات المصرفية في السودان التي تتيح معرفات مصرفية مرتبطة بأرقام الحسابات المحلية (BBAN) لمنصة تقنية مالية، بما يعزز التكامل بين منظومة التقنية المالية والقطاع المصرفي.
وامتدت استثمارات البنك لتشمل أنظمة الخزانة، وتمويل التجارة، والقنوات الرقمية، وخدمات العملاء، إلى جانب بناء شراكات استراتيجية تسهم في توسيع نطاق الخدمات المالية وتسهيل الوصول إليها.

عقب انتهاء الحرب ودعوة بنك السودان المركزي للبنوك إلى العودة إلى العاصمة، ما الخطوات التي ستتخذونها لإعادة إطلاق العمليات واستئناف الأنشطة في الخرطوم؟

تمثل العودة إلى الخرطوم محطة أساسية في مسيرة الاستقرار والتعافي في السودان. ويركز نهجنا على ضمان استئناف العمليات وتقديم الخدمات المصرفية بصورة آمنة وفعالة ومستدامة. وفي هذا الإطار، اتخذ بنك أفريقيا والخليج خطوة مهمة من خلال افتتاح فرعه الجديد في العاصمة الخرطوم، بما يعزز حضوره في العاصمة ويضمن استمرار خدمة العملاء دون انقطاع.

ويؤكد افتتاح الفرع التزامنا بمواصلة تقديم الخدمات، ليس فقط بإعادة ترسيخ وجودنا في العاصمة، بل بالعودة بصورة أقوى وأكثر حداثة وجاهزية لخدمة عملائنا. ويجسد هذا الفرع هوية بنك أفريقيا والخليج الجديدة؛ بنك حديث، مدعوم بالتكنولوجيا، يركز على العميل، ومصمم لتلبية الاحتياجات المتطورة للأفراد والشركات على حد سواء.

وبالإضافة إلى ذلك، قام البنك بإعادة تأهيل ثلاثة من فروعه في العاصمة الخرطوم، ووضع خطة للتوسع عبر افتتاح خمسة فروع جديدة خلال العامين المقبلين في السودان، بما يتيح تقديم مجموعة متكاملة من

لقطة من الحضور في حفل إطلاق منصة "صح"

صورة تذكارية من حفل إطلاق منصة "صح"

المنتجات والخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بما في ذلك البطاقات الائتمانية.

وبالتوازي مع تطوير بنيتنا التشغيلية وتعزيز حضورنا على أرض الواقع، نواصل الاستثمار في القنوات الرقمية لضمان استمرارية الخدمات المالية وسهولة الوصول إليها دون التقيد بالموقع الجغرافي. ويجسد هذا النهج المتكامل رؤيتنا لمستقبل مصرفي يجمع بين قوة الحضور المؤسسي وكفاءة الحلول الرقمية المتطورة.

ومع العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي إلى السودان، يقع على عاتق المؤسسات المالية دور مهم في دعم التعافي والاستثمار والنمو. ومن خلال استثماراتنا ومبادراتنا المستمرة في مجال التحول الرقمي، يعتزم بنك أفريقيا والخليج أن يكون في طليعة الجهات الداعمة للمرحلة المقبلة من التعافي والتنمية في السودان.

ما هي توقعاتكم للاقتصاد السوداني خلال الفترة المقبلة؟ وما هي استراتيجيتكم للمساهمة في جهود إعادة الإعمار ودعم العودة إلى العاصمة؟

على الرغم من التحديات التي شهدتها السنوات الأخيرة، فإننا ما زلنا متفائلين بالآفاق الاقتصادية طويلة الأجل للسودان، لما يمتلكه من موارد وإمكانات وفرص واعدة في قطاعات الزراعة والتعدين والاتصالات والتجارة والخدمات اللوجستية.

تشير المؤشرات الاقتصادية إلى بدء ظهور بوادر التعافي، حيث ساهمت عودة نحو ٤.٣ مليون مواطن سوداني إلى منازلهم في ولايات الخرطوم والجزيرة والنيل الأبيض، إلى جانب ارتفاع إنتاج الذهب إلى نحو ٨٠ طنًا سنويًا، في تسجيل نمو اقتصادي بلغ ٥.٠% في عام ٢٠٢٥ و٩.٣% في عام ٢٠٢٦.

ومع دخول السودان مرحلة الاستقرار وإعادة البناء، نرى أن القطاع المالي سيكون أحد المحركات الرئيسية للتعافي الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتتطلب مرحلة إعادة الإعمار بنية تحتية مالية قوية، بما يدعم الادخار والاستثمار والتجارة، ويوسع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية. وفي هذا الإطار، سيواصل بنك أفريقيا والخليج دوره في دعم القطاعات الإنتاجية، وتسهيل التجارة، وحشد المدخرات، بما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي.

ما خططكم للتوسع والنمو في السوق خلال السنوات القادمة؟

تتمثل أولويتنا في مواصلة النمو وتعزيز دور البنك في دعم الاقتصاد الوطني، بما يسهم في التعافي الاقتصادي والتنمية الوطنية. ونرى فرصًا واعدة لتعزيز حضورنا في السوق من خلال توسيع نطاق الشمول المالي، ودعم نمو الأعمال، وتسهيل التجارة، وتقديم حلول مصرفية تلبي الاحتياجات المتطورة للعملاء.

ويشكل توسيع الوصول إلى الخدمات المالية أحد المحاور الرئيسية لاستراتيجيتنا، وذلك من خلال منظومتنا الرقمية وشراكاتنا الاستراتيجية. وفي هذا الإطار، تدعم

ساهمت سوداني فينتك في وصول الخدمات المالية الرقمية إلى ملايين المواطنين

منصة "صح" جهود دمج المزيد من المواطنين في النظام المالي الرسمي، وتوفير حلول متكاملة للادخار والمدفوعات والتحويلات.
كما نولي أهمية خاصة لتعزيز استخدام المسارات الرسمية للحوالات المحلية والدولية، بما يدعم الشفافية ويرفع كفاءة الخدمات المالية.

ويمتد دور البنك إلى دعم النشاط التجاري وتمويل المؤسسات الناشئة والمتوسطة والقطاعات الإنتاجية، انطلاقًا من إيماننا بأن القطاع المصرفي يمثل ركيزة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي. ويظل طموحنا أن نواصل توسيع شبكة فروعنا، وتطوير خدمات البطاقات الائتمانية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، وتتمثل رؤيتنا في أن نكون الشريك المصرفي المفضل لعملائنا، بما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وجهود إعادة الإعمار والتنمية في السودان.
وتشمل خططنا مواصلة الاستثمار في البنية التقنية، والقدرات الرقمية، وتحسين تجربة العملاء، بما يعزز قدرتنا على تقديم خدمات مصرفية أكثر كفاءةً وأمانًا.

ما أبرز الإنجازات والنتائج التي حققها بنك أفريقيا والخليج خلال عام ٢٠٢٥ والربع الأول من عام ٢٠٢٦، وما هي خططه ومشاريعه المستقبلية؟

شهدت الفترة الممتدة بين عام ٢٠٢٥ والربع الأول من عام ٢٠٢٦ تحقيق تقدم ملحوظ على مستوى الأداء المؤسسي والتشغيلي؛ وقد انعكس ذلك على الأداء المالي للبنك، حيث حققنا خلال عام ٢٠٢٥ زيادةً في حقوق الملكية بنسبة ٤٠% مقارنة بعام ٢٠٢٤، كما واصل البنك تعزيز مركزه في عدد من القطاعات الرئيسية، لا سيما تمويل التجارة والخدمات المصرفية للشركات، إلى جانب مواصلة الاستثمار في البنية التقنية وتطوير الخدمات الرقمية.
كما شكلت الشراكة الاستراتيجية مع مجموعة سوداتل وإطلاق منصة "صح" إحدى أبرز المحطات خلال هذه الفترة، باعتبارها نموذجًا للتكامل بين القطاع المصرفي وقطاع الاتصالات، بما يسهم في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتعزيز الشمول المالي. وقد أسهمت المنصة في الوصول إلى شرائح جديدة من العملاء وتقديم حلول مالية رقمية أكثر سهولة ومرونة، إلى جانب إتاحة إصدار أرقام الحسابات المصرفية المحلية (BBAN) وتطوير خدمات المدفوعات والتحويلات الرقمية.

ومن أبرز الإنجازات كذلك حصول بنك أفريقيا والخليج على العضوية الرئيسية لدى Visa في السودان، مما عزز قدرته على تقديم حلول دفع متطورة وربط العملاء بشبكات المدفوعات العالمية.

كما حقق البنك تقدمًا في التوسع بخدمات التجارة الخارجية، وتعزيز العلاقات مع البنوك وشبكة المراسلين، حيث أصبح من البنوك الأساسية في عمليات التجارة الخارجية، إلى جانب تطوير قدرات الخزينة، وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للعملاء، وعودة البنك إلى نشاطه في ولاية الخرطوم، بما يدعم دوره في المساهمة في جهود التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار في السودان.
وبالنظر إلى المستقبل، يواصل البنك تنفيذ خططه للتوسع عبر زيادة عدد الفروع إلى خمسة فروع خلال العامين المقبلين، وتعزيز حصته السوقية، وتطوير خدمات الودائع المحلية، إلى جانب بناء منظومة مالية متكاملة تجمع بين الخدمات المصرفية والمدفوعات والتقنية المالية والشراكات الاستراتيجية، مع المحافظة على أعلى معايير الحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام.
ويبقى الإنجاز الأهم بالنسبة لنا هو المساهمة في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية، ودعم نمو الأعمال والاستثمار، وتعزيز دور القطاع المصرفي في خدمة الاقتصاد الوطني خلال هذه المرحلة المهمة من تاريخ السودان.

أمين شبيكة (الرئيس التنفيذي):

التحول الرقمي في بنك فيصل الإسلامي السوداني أصبح ركيزتنا الأساسية لمستقبل القطاع المصرفي السوداني

أمين شبيكة: نعمل على بناء نموذج مصرفي رقمي متكامل يقلل الإعتماد على الفروع التقليدية ويعزز الشمول المالي

بعد اندلاع الحرب في السودان مطلع العام ٢٠٢٣، واجه القطاع المصرفي واحدة من أصعب فتراته في التاريخ الحديث. وبينما توقفت العديد من المؤسسات عن العمل، نجح بنك فيصل الإسلامي في إعادة تشغيل عملياته خلال فترة قياسية، مستنداً إلى خطط الطوارئ، وحماية البنية التكنولوجية، وتسريع التحول الرقمي.

في هذه المقابلة، يتحدث أمين شبيكة، الرئيس التنفيذي لبنك فيصل الإسلامي، لمجلتنا عن كيفية تجاوز البنك لتداعيات الحرب، ونتائج الأداء المالي، ومستقبل القطاع المصرفي، وخطط التحول نحو نموذج مصرفي رقمي أقل اعتماداً على الفروع، في هذا الحوار:

كيف استطاع بنك فيصل الإسلامي إعادة إطلاق عملياته بعد الحرب؟

بدأنا إعادة تشغيل أعمال البنك من مدينة بورتسودان بعد نحو ٣ أسابيع فقط من اندلاع الحرب، وذلك بعد نجاحنا في إنقاذ جميع خوادم وأنظمة البنك، واستعادة البيانات بالكامل، وإعادة إطلاق العمل بتطبيق «فوري» الذي انقطع الاتصال به في اليوم السابع من الحرب نتيجة انقطاع الكهرباء وتوقف العمل بشكل كامل في مقر الإدارة الرئيسية. وتمكنا من استعادة الأنظمة وإعادة تشغيل الخدمات، وكنا جاهزين للعمل بكامل طاقتنا بحلول يوليو ٢٠٢٣. هذه المرحلة تطلبت منا سرعة في اتخاذ القرار، وقدرة عالية على إدارة الأزمات، والأهم المحافظة على استمرارية الخدمة للعملاء في ظروف استثنائية.

ما أبرز النتائج التي حققها البنك منذ الحرب وحتى الآن؟

كان عام ٢٠٢٣ عاماً صعباً وسجلنا خلاله خسائر بسبب تداعيات الحرب. أما في ٢٠٢٤ فقد تحسنت النتائج بشكل واضح، خصوصاً من خلال نشاطي استيراد البترول ومشتقاته وتصدير الذهب، حيث أصبحنا من أكبر البنوك العاملة في هذين المجالين.

النتائج التي حققناها في ٢٠٢٤ ساعدتنا على تغطية خسائر الحرب بالكامل، ومنذ ٢٠٢٥ تمكنا من إطفاء آثار تلك الخسائر، مع العلم أن نتائج ٢٠٢٥ لم تكن بالمستوى نفسه الذي حققناه في ٢٠٢٤، بسبب تقلص السياسات المرتبطة بواردات البترول وصادرات الذهب، لكن رغم ذلك بقي الأداء أفضل من مرحلة ما قبل الحرب.

وبالنسبة للربع الأول من عام ٢٠٢٦، فإن الأداء يسير وفق الموازنة الموضوعة، ونتوقع أن ننهي العام بنتائج جيدة، رغم أن ارتفاع التكاليف، خصوصاً أسعار الكهرباء والطاقة، يشكل تحدياً كبيراً وغير متوقع.

كيف أثرت التطورات الجيوسياسية والحرب الأميركية – الإيرانية على نشاط البنك والاقتصاد السوداني؟

تأثرنا بالتطورات العالمية الأخيرة، حيث بات النشاط الاقتصادي الأساسي في السودان يقتصر بشكل كبير على صادرات الذهب وواردات البترول، أما القطاعات الأخرى، مثل صادرات المحاصيل والصناعات، فقد تراجعت بنحو ٨٠% تقريباً، لكنها اليوم بدأت تستعيد جزءاً من نشاطها تدريجياً، رغم التحديات المرتبطة بالشحن وتراجع الطلبات الخارجية، خصوصاً أن بعض المستوردين اتجهوا إلى أسواق بديلة خلال فترة توقف الإنتاج السوداني.

لكن في المقابل، خلقت الأزمة فرصاً وأسواقاً جديدة، حيث نلاحظ اليوم ارتفاع الطلب على صادرات الخضروات والفواكه، خصوصاً من المملكة العربية السعودية. وبالتالي نتوقع أن تستقر الأوضاع تدريجياً رغم استمرار حالة عدم اليقين في الاقتصاد العالمي.

هل أصبحت التكنولوجيا المصرفية في بنك فيصل الإسلامي تضاهي الدول المتقدمة؟

لا يمكن القول إنها تضاهيها بالكامل، إذ ما زالت هناك قيود وتحديات تواجه السودان، خصوصاً بسبب تبعات الحظر وصعوبة الوصول إلى بعض الحلول التكنولوجية العالمية الأمريكية أو الأوروبية المتقدمة، وحتى لو كانت متاحة فإنها تصلنا بتكاليف مرتفعة بسبب متطلبات الامتثال، لذلك نعتمد على عدد محدود من الموردين، معظمهم من الشرق الأوسط أو الشرق الأقصى مثل الهند وباكستان.

ورغم هذه التحديات، فإننا نعمل بجد للتحول إلى بنك رقمي متكامل، حيث أطلقنا تطبيقنا المصرفي الخاص «فوري» والمحفظة الإلكترونية «فوري بلاس» التي تدعم التعامل بعدة عملات، مع إمكانية إصدار بطاقة فيزا رقمية أو فعلية.

كما طورنا خدمات الإنترنت البنكي، ونعمل على زيادة الاعتماد على العمليات المصرفية الرقمية وتقليل الاعتماد على الفروع ضمن استراتيجية العمليات المصرفية دون فروع (Branchless Banking).

> نعمل بجد للتحول إلى بنك رقمي متكامل، حيث أطلقنا تطبيقنا المصرفي الخاص «فوري» والمحفظة الإلكترونية «فوري بلاس» التي تدعم التعامل بعدة عملات، مع إمكانية إصدار بطاقة فيزا رقمية أو فعلية.
> كما طورنا خدمات الإنترنت البنكي، ونعمل على زيادة الاعتماد على العمليات المصرفية الرقمية وتقليل الاعتماد على الفروع

في الوقت نفسه، ندعم شركات التكنولوجيا المالية التي بدأت تنتشر بشكل كبير في السودان، حيث تصل نسبة هذه الشركات التي لديها حسابات لدى بنك فيصل الإسلامي إلى نحو ٨٥%، وذلك بسبب سهولة الخدمات والدعم الذي نقدمه. وبحسب سياسات البنك المركزي، يجب أن تكون شركات التكنولوجيا المالية مدعومة من مصارف وأن تحتفظ بأموالها داخل بنك، ومن الأمثلة على ذلك محفظة شركة زين للاتصالات

الإلكترونية التي تعمل بالشراكة معنا.
كما أنشأنا مركز اتصال في مصر لخدمة العدد الكبير من السودانيين النازحين خارج البلاد.

كيف انعكس التحول الرقمي على هيكل البنك وعدد الموظفين والفروع؟
كنا من أوائل المصارف التي خفضت عدد الموظفين، الذي انتقل من نحو ١٥٠٠ موظف إلى أقل من ٦٠٠ موظف، نتيجة إغلاق عدد من الفروع والتوجه نحو الرقمنة، إضافة إلى خروج عدد من الموظفين من الخدمة، الذين نحاول إعادة دمج جزء منهم عبر تحويلهم إلى وكلاء للبنك، ضمن نموذج الخدمات المصرفية عبر الوكلاء (Agency Banking)، وهو نموذج يدعمه البنك المركزي، بحيث يقدم الوكلاء خدمات مثل الإيداع والسحب النقدي مقابل عمولة، هذا النموذج أقل تكلفة من الفروع التقليدية، كما يجعل الخدمات أقرب إلى العملاء.

ما دور البنك في دعم توجه الحكومة نحو الدفع الإلكتروني؟
تتجه الحكومة إلى تعزيز الدفع الإلكتروني وتقليل الاعتماد على النقد، ونحن نعمل على دعم هذا الاتجاه من خلال توفير حلول الدفع الرقمية. قمنا بربط تطبيقاتنا مع عدد كبير من المؤسسات الحكومية والجامعات والمستشفيات، بهدف تسهيل عمليات الدفع الإلكتروني.

ماذا عن الفروع والعودة إلى الخرطوم؟
كان لدينا قبل الحرب ٧٥ فرعاً، واليوم نعمل من خلال ١٩ فرعاً فقط، ٥ منها في الخرطوم، ومع العودة التدريجية للعاصمة بدأنا نحضر لنقل المقر الرئيسي من بورتسودان الى الخرطوم، وأن نصل إلى ٧ فروع فيها بنهاية العام.

لكن استراتيجيتنا المستقبلية لا تقوم على التوسع الكبير في الفروع، بل نهدف إلى ألا يتجاوز العدد الكلي للفروع الـ ٣٥ فرعاً كحد أقصى، مع الاعتماد بصورة أكبر على القنوات الرقمية والوكلاء.

كيف ينظر البنك إلى ملف التمويل بعد الحرب؟
عدنا إلى التمويل، لكن ليس بعد بالحجم الذي نطمح إليه، حيث تضررت معظم الشركات العاملة في البلاد بسبب الحرب، حتى الشركات الكبرى لم تعد بعد إلى كامل طاقتها الإنتاجية. إضافة إلى ذلك، ما زالت المخاطر مرتفعة، والشركات تحتاج إلى تمويلات كبيرة وطويلة الأجل لإعادة بناء مصانعها. لكن التمويل طويل الأجل بالعملة المحلية يمثل تحدياً كبيراً بسبب استمرار انخفاض قيمة العملة، لذلك نحاول ألا تتجاوز التمويلات بالعملة المحلية عاماً واحداً، بينما يمكن تقديم تمويلات لفترة أطول بالعملة الصعبة.
وهنا لا بدّ أن نذكر أنه بعد الحرب وصلت نسبة التعثر في سداد القروض إلى نحو ٩٩%، لكننا عملنا مع العملاء للوصول إلى تسويات، حيث قام بعضهم بالسداد، بينما أعيدت جدولة قروض البعض الآخر، واليوم انخفضت نسبة التعثر إلى نحو ٢٧%، وهدفنا الوصول بها إلى ٦% وفقاً لمستهدفات البنك المركزي.

ما طبيعة التمويلات الموجهة لإعادة الإعمار؟
وفقاً لسياسات البنك المركزي، فإن التمويلات المخصصة لإعادة الإعمار ستكون ضمن حدود معينة، وتركز بشكل أكبر على التمويل الصغير الذي يستفيد منه الأفراد والأسر ذات الاحتياجات الأساسية. أطلقنا منتجات تمويلية للموظفين أصحاب الرواتب، خصوصاً لشراء التجهيزات المنزلية، باعتبارها من الاحتياجات الملحة في مرحلة ما بعد الحرب.

ما أبرز مشاريعكم المستقبلية؟
نركز حالياً على التحول الرقمي الكامل وأتمتة العمليات، مع الحفاظ على وجود محدود وفعال للفروع وعدد أقل من الموظفين.
كما نعمل على مساعدة الحكومة في تقليل الاعتماد على النقد الورقي، لأن تكلفة النقد مرتفعة على الدولة وعلى القطاع المصرفي في الوقت نفسه.

وفي المقابل، نولي أهمية كبيرة للأمن السيبراني لحماية العمليات والخدمات الرقمية.
أما على مستوى النشاط الاقتصادي، فنستهدف بشكل رئيسي تمويل ودعم صادرات الذهب، وواردات البترول، وإعادة إعمار القطاع الصناعي، باعتبارها قطاعات أساسية لتعافي الاقتصاد السوداني.

> وصلت نسبة التعثر في سداد القروض إلى ٩٩%، لتنخفض اليوم إلى نحو ٢٧%، وهدفنا الوصول بها إلى ٦% وفقاً لمستهدفات البنك المركزي السوداني

صلاح عبد الرحيم (المدير العام):

البنك الزراعي السوداني يطلق خطته للإصلاح المالي والإداري والوظيفي والقانوني

صلاح عبد الرحيم: نطمح الى عدم حصر أعمالنا في تمويل المواسم الزراعية

بعد تسلمكم منصب المدير العام الجديد للبنك الزراعي السوداني، ما هي خطتكم المستقلية للبنك؟

بالفعل توليت إدارة البنك الزراعي السوداني اعتباراً من بداية العام ٢٠٢٦، وذلك بتكليف من رئيس مجلس الوزراء وتوصية وزير المالية ومحافظ بنك السودان المركزي.

كان الهدف الرئيسي من تعيني إطلاق خطة استراتيجية لعملية الإصلاح الهيكلي للبنك، تتضمن ٤ محاور أساسية هي:

المحور الأول – الإصلاح المالي:
عندما استلمت البنك كان رأس ماله حوالي الـ ١٥ مليار جنيه سوداني، كما كان تحت ضغط مجموعة من الديون للبنك المركزي، وقد استطعنا في الـ ٣ أشهر الأولى من السنة رفع رأسالمال الى ١٧١ مليار جنيه، كما تمت إعادة رسملت جميع الديون. اليوم وبحسب توجيهات بنك السودان المركزي الأخيرة بشأن إصلاح الجهاز المصرفي عموماً، فإن جميع البنوك باتت ملزمة برفع رأس مالها الى ٢٤٠ مليار جنيه قبل نهاية العام، ونحن في البنك الزراعي السوداني عقدنا جمعية عمومية لرفع رأس المال المصرح إلى ٥٠٠ مليار جنيه.

المحور الثاني – الإصلاح الإداري: عانى البنك الزراعي السوداني لسنوات طويلة من تخمة في الوظائف خاصة في الدرجات القيادية العليا، بشكل باتت تكلفة العنصر البشري مرتفعة جداً مقارنة بالإيرادات، واليوم أصبح لا بدّ من معالجة هذا الموضوع بشكل جذري، وقد طرحنا لذلك حوافز للموظفين للتقاعد الاختياري المبكر، وهناك عدد منهم أبدى رغته بالإستفادة من هذه المزايا، وهدفنا اليوم إنشاء هيكل إداري خفيف ومتوازن، علماً أن العاملين في الدرجات الوسطى والدنيا ممتازون وهم شباب متعلمين وانتاجهم ممتاز.

المحور الثالث – الإصلاح الوظيفي:
من المعروف أن البنك الزراعي السوداني لديه دور تنموي كبير كونه أكبر بنك حكومي في البلد، لكننا اليوم نحاول أن نعمل وفق المعايير والممارسات الدولية، وسنركز بالإضافة الى الدور التنموي على الدور المصرفي البحت، حيث نطمح الى عدم حصر أعمالنا في تمويل المواسم الزراعية فقط، وتخطيها الى تقديم خدمات مصرفية جديدة مثل خدمات التجزئة وتمويل الصادر والمحاصيل وغيرها، إضافة الى إنشاء إدارات متخصصة في تمويل الشركات وتفعيل وتحديث نظم التقنية، وسوف نستفيد لتنفيذ هذه الخطة من الانتشار الكبير والحصري للبنك في بعض المناطق والمحافضات حيث يتجاوز عدد فروعه الـ ٩٠ فرع الآن، وهذه الميزة تجعلنا نفعّل الدور التقني ونطبق سياسة بنك السودان في الشمول المالي، علماً أن البنك متميز في تمويل الجمعيات التعاونية، وهو البنك

الوحيد الذي تجاوز نسبة التمويل الأصغر المحددة من قبل بنك السودان المركزي بـ١٢% .

لمحور الرابع – الإصلاح القانوني:
تأسس البنك الزراعي السوداني بموجب قانون خاص، بمعنى أنه ليس شركة مساهمة مثل باقي البنوك، واليوم كوّنا لجنة فنية لمعالجة هذا الوضع وإزالة البنود المتعارضة مع قانون تنظيم العمل المصرفي العم في السودان.

وقد تعاقدنا لتنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية التي ستمتدّ الى ٣ سنوات، مع مكتب استشاري خارجي. وهنا لا بدّ أن نذكر أن البنك الزراعي السوداني هو من أعرق المصارف في السودان حيث تأسس سنة ١٩٥٧ وما زال موجوداً حتى اليوم وهو في نمو مستمرّ، هو أكبر مصرف من حيث إجمالي عدد الموظفين الذي يصل الى أكثر من ٣٢٠٠ موظف وعامل.

> لدينا خطة لتوسيع الاوعية التخزينية ضمن برمانج مشترك مع بلاروسيا لإنشاء ١٧ صومعة للغلال والمحاصيل بسعة تخزينية تصل الى مليون طن، وزيادتها الى ٣ مليون طن خلال ٣ سنوات

بعد انتهاء الحرب ودعوة البنك المركزي للعودة الى العاصمة، ما هي رأيتكم لمستقبل الإقتصاد والقطاع المصرفي؟
بدأت المرافق الحكومية اليوم بالانتقال التدريجي من العاصمة الإدارية في بورتسودان إلى الخرطوم، وفي البنك الزراعي السوداني بدأنا بتأهيل بعض المراكز في العاصمة استعداداً للعودة الكاملة، علماً أن المركز الرئيسي السابق للبنك تضرر بشكل كبير ونحن الآن نحضر للإنتقال الى مركز رئيسي جديد. واليوم نحن على أعتاب بداية الموسم الزراعي الصيفي الذي نحضر له، وبعدها سنجهز للموسم الشتوي الذي يبدأ في شهر ١٠، ونوفر كل طاقاتنا للوفاء بالتزاماتنا وتأمين الأسمدة الجازولين لعملائنا.
أما مستقبل البلد فنحن متفاؤلون به، والمصارف السودانية تعتبر اليوم الشريان الرئيسي لتنفيذ عدد من مخططات الدولة بعد الحرب، حيث تمنح عودة المصارف الى المناطق التي كانت تحت مرمى النيران نوعاً من الثقة والأمان للمجتمع ومؤشراً لعودة الحياة. من ناحية أخرى هناك توجيهات من بنك السودان المركزي لتمويل عمليات إعادة الإعمار وصيانة المنازل والبنى التحتية التي تضررت بشكل كبير، إضافة الى تمويل شراء الأجهزة والأساسات وسواها.

ما هي أهم الزراعات التي تمولونها؟ وهل تضرر قطاع الزراعي جراء الحرب؟
خرجت مناطق كاملة عن الإنتاج بسبب الحرب مثل دافور الكبرى وجزء من مناطق كردفان، إضافة الى ولاية الجزيرة والتي كانت تضم واحداً من أكبر المشروعات فيها وهو مشروع الجزيرة الذي عاد اليوم الى الإنتاج، وهذه المناطق تزرع القطن والقمح والفول السوداني والحبوب على أنواعها، وفي القضارف هناك الزراعة المطرية مثل زراعة الذرة والسمسم وزهرة الشمس والقطن، والبنك يمول كافة أنواع الزراعات والبساتين والخضار والفواكه. وقد وصلنا أخيراً الى اتفاقيات مع وزارة الزراعة لتفعيل دور الإرشاد الزراعي، لان هذا الأمر يزيد من الإنتاجية والربح.
الآن لدينا خطة لتوسيع الاوعية التخزينية ضمن برمانج مشترك مع بلاروسيا لإنشاء ١٧ صومعة للغلال والمحاصيل بسعة تخزينية تصل الى مليون طن، وزيادتها الى ٣ مليون طن خلال ٣ سنوات، علماً أننا نمتلك الآن صوامع في بورتسودان والقضارف وربك، ومتجهون ايضاً لإنشاء ٥ مخازن مبردة للخضار والفواكه في مناطق كسلة وسنار وأمدرمان وشندي وسواها، حيث تشير الاحصاءات الى أن ٣٠% من المحاصيل تفقد قيمتها نتيجة لسوء التخزين.

ما هي أبرز النتائج التي حققها البنك في الفترة الأخيرة؟
خلال الـ ٥ سنوات الاخيرة، ولظروف الحرب وعدم سداد القروض حقق البنك خسائر متراكمة، لكن الحمد لله في الربع الاول من ٢٠٢٦، استطعنا أن نحقق ارباحاً بسيطة، ونتوقع خلال الـ ٣ سنوات المقبلة ان نحقق ارباحاً نطفي بها كافة الخسائر الموجودة، علماً أن البنك لن يوزع الأرباح على المساهمين خلال هذه الفترة.

ما هي طموحاتكم التكنولوجية والرقمية للبنك؟
يمتلك البنك الزراعي السوداني نظاماً مصرفياً أساسياً - Core Banking System ممتازاً، صممته شركة اردنية ويستخدمه عدد كبير من البنوك في السودان، الا أنه بسبب ضعف الجانب المصرفي للبنك الزراعي لم نتمكن من الإستفادة من كافة المزايا التي يقدمها البرنامج، لكن اليوم مع خطتنا بتوسيع خدماتنا المقدمة للأفراد والشركات، طلبنا من الشركة إعادة تقييم الحلول التي يقدمها البرنامج وتطويرها لتواكب طموحاتنا الجديدة.
من ناحية أخرى لدينا التطبيق المصرفي الخاص بنا، وقد فعّلنا فيه عمليات الدفع الالكتروني وغيرها من المزايا والخدمات.

راحة وسرعة وأمان
في كل مكان

أكبر شبكة مصرفية في البلاد نصل اليك أينما
كنت ولاننا ندرك أهمية الوصول نقدم خدمات
مصرفية متكاملةلإدارة أموالك بكفاءة وأمان
من قلب فروعنا المنتشرة الي شاشة هاتفك

البنك الزراعي السوداني
THE AGRICULTURAL BANK OF SUDAN

مؤاكبة دائمة ... عطاء بلاحدود

2620
24/7

السودان - الخرطوم مبني رئاسة البنك الزراعي السوداني

0183777415

WWW.ABSU@AB.SD

د. أحمد الصديق جبريل (الرئيس التنفيذي):

رؤيتنا الجديدة في بنك النيل أن نكون البنك الأسرع نمواً، والأوسع إنتشاراً، والأكثر إسعاداً للمتعاملين

د. أحمد جبريل: نتوقع أن يشهد الإقتصاد السوداني إستقراراً ونمواً جيداً

ماهي ابرز النتائج التي حققها بنك النيل في ٢٠٢٥؟ وحتى الربع الأول من ٢٠٢٦؟

شهد العام ٢٠٢٥ بإعتباره العام الثالث لإندلاع الحرب في السودان، مواصلة صمود الجهاز المصرفي رغم التحديات الكبيرة، والتي من أهمها فقدان الأصول وتأثر أنظمة العمل، وذلك بفضل الله ودعم البنك المركزي السوداني ومساندته للمصارف لتجاوز الأزمة، فضلاً عن الوقفة الصلبة لمجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية والعاملين. ويعد بنك النيل للتجارة والتنمية من أوائل المصارف السودانية التي تعافت من آثار هذه الصدمة، حيث أبرزت مؤشرات الأداء الرئيسية تحقيق معدلات نمو فاقت المخطط خاصة في جانب الموارد، على سبيل المثال بلغت نسبة الأداء في الودائع ١١٦%، وقد حسنت من الأداء التشغيلي بالقدر الذي حافظ على استمرار البنك في تحقيق نمو جيد في مؤشراته الرئيسية لا سيما مؤشر السيولة ومؤشر الربحية. ساهم هذا الأداء الجيد في تحقيق نتائج إيجابية حيث تم توزيع أرباح على الودائع الإستثمارية بالعملة المحلية ١٣%، والودائع الإستثمارية بالعملات الأجنبية ٤% ، وهذه النسب تعد من أعلى نسب توزيع لأرباح الودائع على مستوى الجهاز المصرفي السوداني، مما يؤكد العمل الكبير الذي يقوم به البنك في جانب التمويل والخدمات المصرفية التي أنجزها خلال العام ٢٠٢٥.

أما خلال الربع الأول من ٢٠٢٦ والذي يعتبر عام التعافي، واصل البنك أداءه الجيد في جانب الودائع حيث بلغت نسبة الأداء ١٢٠.٣% في بنهاية مارس ٢٠٢٦ بنسبة زيادة ٣١.٤% عن ديسمبر ٢٠٢٥، كما واصل البنك العمل في كافة محاور الأداء بالتركيز على برنامج الإصلاح الذي أطلقه البنك المركزي، والذي يشمل كفاية رأس المال وجودة إدارة الأصول والتطوير التقني والسيولة والتعثر والتمويل.

كيف تقيمون الواقع التكنولوجي والرقمي لديكم؟ وماهي أبرز الشراكات التي حققتموها ؟ والتحديات المستقبلية؟

يولي بنك النيل إهتماماً كبيراً بتطوير بنيته التكنولوجية وتعزيز قدراته الرقمية بما يتوافق مع أفضل الممارسات المصرفية الحديثة ومتطلبات الجهات الرقابية، وذلك انطلاقاً من إيمانه بالدور المحوري للتقنية في تحسين جودة الخدمات المصرفية ورفع كفاءة العمليات التشغيلية وتعزيز أمن المعلومات واستمرارية الأعمال. وفي هذا الإطار عمل بنك النيل على تحديث وتطوير أنظمته التقنية وبنيته التحتية الرقمية وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإلكترونية وتطبيق الضوابط والإجراءات اللازمة لحماية

البيانات وإدارة المخاطر التقنية بما يسهم في تحقيق رضا العملاء ودعم أهداف البنك الإستراتيجية. ويأتي تحديث النظام المصرفي الأساسي Core Banking System والذي شارف على مرحلة الإطلاق الحي Go live لنظام Oracle FlexCube ، حيث يتوقع أن يدخل الخدمة في أغسطس المقبل إن شاء الله. إلى جانب ذلك حقق تطبيقنا المصرفي الأساسي (تطبيق ساهل) طفرة كبيرة في حزمة الخدمات المصرفية الاكترونية التي يقدمها للمستخدمين، وحقق بالتزامن درجات متقدمة في الأمان والدقة والشمول في طبيعة الخدمات المصرفية الاكترونية التي تحقق نتائج مالية ملموسة وتحقق رضا العملاء. وفي نفس الإتجاه اكتمل مشروع إطلاق خدمة الانترنت المصرفي وهي خدمة مخصصة لخدمة قطاع المؤسسات والشركات وكذلك قطاع الأفراد، وهي خدمة تتيح للمستخدمين إمكانية إتمام معاملاتهم كلها دون الحاجة إلى الوصول المكاني لفروع البنك. ولأهمية أمن المعلومات وإدارة مخاطر التقنية خصص البنك إدارة منفصلة لأمن المعلومات ضمن هيكله الأساسي.

نعتقد أن الخطة التي قطعنا مراحل متقدمة في تنفيذها سوف تضع بنك النيل للتجارة والتنمية في طليعة المصارف ذات التقدم التكنولوجي المميز والمنافس والمتفاعل على مستوى الإقليم والمتعامل بكفاءة تقنية على مستوى العالم.
في نفس الإطار نتشارك مع بنك السودان المركزي وشركة الخدمات المصرفية الإلكترونية EBS في تحقيق أكبر ربط تقني بين أنظمة التحويل المالي بين البنوك السودانية والعالمية عبر سويفت، ولدينا شراكات مثمرة مع شركات التقنية المالية Fin-Tech.

أما التحديات التي تواجه البنك في هذا القطاع فتتمثل في تزايد مخاطر الأمن السيبراني والحاجة المتسارعة والمستمرة إلى تطوير قنوات الخدمات المصرفية الرقمية إضافة إلى تحديات التكامل والربط بين الأنظمة المختلفة فضلاً عن التحول نحو الحفظ السحابي بالتزامن مع حفظ البيانات في مراكز البيانات المملوكة للبنك، والحفظ الإحتياطي Back Up وتكلفة حفظ البيانات وتأمينها. وثمة تحديات أخرى تتمثل في الإضطرابات الإقليمية والحرب وأثرها على ضمان واستقرار وسلامة المعلومات وتدفق المعلومات والبيانات.

بعد إنتهاء الحرب ودعوة بنك السودان المصارف للعودة إلى العاصمة، ماهي الخطوات التي ستقومون بها لإعادة الإنطلاق من جديد في الخرطوم؟

كان بنك النيل أول بنك عاد إلى ولاية الخرطوم حتى قبل أن يتم تحريرها، وذلك بإفتتاح فرع كرري في مارس ٢٠٢٤، لتقديم خدماته لعملائه وكافة المواطنين الذين فضلوا البقاء في أم درمان ولم يغادروا ولاية الخرطوم، ثم سارع البنك الى افتتاح ثلاثة فروع دفعة واحدة بمجرد تحرير ولاية الخرطوم وذلك في منطقة بحري شمال الخرطوم والكلاكلة جنوب الخرطوم والرياض شرق الخرطوم. ثم في وثبة ثالثة افتتح البنك فرع أم درمان ومباني الرئاسة المؤقتة، ثم أعاد البنك افتتاح ثلاثة فروع هي فرع حلة كوكو بشرق النيل، وفرع السجانة بوسط الخرطوم، وفرع المنطقة الصناعية بحري.

لدينا بحمد الله وتوفيقه الآن ثمانية فروع تعمل في الخرطوم، بجانب مباني رئاسة البنك وإداراته الرئيسية، بالإضافة الى إعادة إفتتاح فروع البنك بولاية الجزيرة، ونعمل على إعادة إفتتاح فروع جديدة للبنك في مناطق ومدن متفرقة ضمن خطة الإنتشار الاستراتيجي لبنك النيل.

ما هي توقعاتكم للإقتصاد السوداني في المرحلة المقبلة؟ وما هي خطتكم للمساهمة في أعادة الإعمار ودعم العودة الى العاصمة؟

يمتلك السودان موارد متنوعة ضخمة يمكن إستغلالها بكفاءة عالية حال توفر الإستقرار الأمني والسياسي الكامل، ومن وجهة نظرنا فإن الزراعة والصناعة والتعدين والخدمات خاصة الخدمات المصرفية الرقمية ستكون المحركات الرئيسية للتعافي الإقتصادي السوداني كما إعادة إصلاح الجهاز المصرفي وتوسيع الشمول المالي وتحديث الأنظمة التقنية ستكون من أهم أولويات المرحلة القادمة في المجال المصرفي.

من المتوقع أن يشهد الإقتصاد السوداني حالة من الإستقرار وتحقيق معدلات نمو جيدة خاصة مع الحاجة الماسة لإعادة تأهيل البنية التحتية، ومعالجة الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد مثل معدل النمو للناتج الإجمالي والتضخم وسعر الصرف والبطالة وكل هذه المؤشرات مرتبطة بصورة مباشرة بالإنتاج لسدّ الحاجة المحلية وكذلك التصدير للخارج لجلب العملات الصعبة.

بنك النيل
AlNile Bank

أما خطة البنك للمساهمة في إعادة الإعمار ودعم العودة للعاصمة فجدير بالذكر تجربة بنك النيل في تمويل المواسم الزراعية منذ بداية الحرب وحتى هذه اللحظة، كذلك مساهمته بصورة فاعلة في توفير الخدمات المصرفية وتمويل المشروعات المحفزة للعودة للعاصمة والمدن الأخرى كتمويل مشروعات البنى التحتية ومشروعات الطاقة الشمسية بجانب إعداد البنك لمنتج جديد أسميناه (عايدين) فهو من اسمه يهدف الى تمويل مشروعات إعادة إعمار ما دمرته الحرب، ليس في الخرطوم فحسب، بل في جميع مدن وولايات السودان التي تأثرت بالحرب، وذلك من خلال الشراكة مع مختلف القطاعات المعنية بإعادة الإعمار بداية بقطاعي التعليم والصحة ثم القطاعات الأخرى مثل المساكن والصناعات التحويلية وسواها، وقد تم رصد محفظة استثمارية مقدرة لهذا المنتج وهو بات مكتملاً للإعلان عنه وتنفيذه.

كيف تأثر القطاع المصرفي السوداني بالحرب الأمريكية الإيرانية؟

لا شك أن توقف السفن بسبب إغلاق مضيق هرمز وتأثر إمدادات الطاقة وتوقف سلاسل الإمداد عموماً بسبب الحرب الأمريكية الإيرانية، أدى إلى حسابات معقدة لتقييم الآثار وتحديد إلى أي مدى أثرت الحرب أمر صعب في القريب العاجل، لكن ثمة مستوردين ومصدرين قد تأخرت مواعيد إستلامهم او تسليم شحناتهم ومواقيت وصول بضائعهم وبالتالي تأثرت بشكل واضح أعمالهم وتأثر تبعاً لذلك قطاع التأمين.

ويأتي القطاع المصرفي السوداني في طليعة المتأثرين نظراً لإعتماد السودان في صادراته ووارداته بشكل كبير على منطقة الخليج ودول شرق وجنوب شرق آسيا، إلا أن حصول السودان على احتياجاته النفطية من خلال موانئ المملكة العربية السعودية بالبحر الأحمر، خفف كثيراً من تلك الآثار بالمقارنة مع دول عديدة أخرى.

ماهي خطتكم في التوسع والانتشار؟

رؤيتنا في بنك النيل *(أن نكون البنك الأسرع نموا، والأوسع إنتشارا، والأكثر إسعادا للمتعاملين)*، ولتحقيق هذه الرؤية الطموحة، نسعى الى تحقيق الإنتشار على مستويين، أولاً المستوى الرقمي أو التكنولوجي، وذلك بالوصول بالشمول المالي إلى مستويات وأرقام قياسية.

والمستوى الثاني هو تحقيق الإنتشار الجغرافي بإفتتاح فروع جديدة ، وافتتاح مكاتب الصرف والنوافذ المصرفية في عدد من المدن.

وتعزيزا للإنتشار المصرفي أيضاً، أجزنا منتج الوكالة المصرفية باسم (توكيل النيل) ليغطي مناطق واسعة لا يوجد بها تمثيل مصرفي للبنك، وهي بحاجة إلى وجود خدمات التمويل والتحويل والخدمات المصرفية الإلكترونية.

ما هي مشاريعكم المستقبلية؟

تعتمد مشاريع البنك المستقبلية بشكل أساسي على إكمال تعافي البنك الكامل من آثار الحرب وعودة كافة فروعه وإداراته للعمل من مواقعها، وكذلك إكمال مشاريع التطوير التقني وتدريب العنصر البشري عليها لتحقيق الإستفادة القصوى.

أيضاً من خططنا ومشاريعنا المستقبلية تحقيق الرضا للمتعاملين وأصحاب المصلحة بإعتبارهم الركيزة الأساسية في تطوير البنك. وبشيء من التفصيل فإن ادخال نظام Oracle FlexCube وتعزيز تنافسية بنك النيل على مستوى الإقليم، وزيادة شبكة المراسلين المعتمدين للبنك، وضمان تكامل سلاسل القيمة من التمويل بغرض الإنتاج، ومن ثم التمويل بغرض الصناعة التحويلية ومن ثم التمويل بغرض تعظيم الصادرات السودانية، وبناء الشراكات الذكية هي محور إهتمام البنك.

> تعزيزا للإنتشار المصرفي، أجزنا منتج الوكالة المصرفية باسم (توكيل النيل) ليغطي مناطق واسعة لا يوجد بها تمثيل مصرفي للبنك، وهي بحاجة إلى وجود خدمات التمويل والتحويل والخدمات المصرفية الإلكترونية

> تعتمد مشاريعنا المستقبلية بشكل أساسي على إكمال تعافي البنك الكامل من آثار الحرب وعودة كافة فروعه وإداراته للعمل من مواقعها، وكذلك إكمال مشاريع التطوير التقني وتدريب العنصر البشري عليها لتحقيق الإستفادة القصوى

DISCOVER RESIDENCE INN BY MARRIOTT SHEIKH ZAYED ROAD!

Welcome to the tallest and largest Residence Inn in the world, where unparalleled comfort meets luxury. Our newly renovated, modern suites redefine spacious living with contemporary elegance and full furnishings, offering an extraordinary home away from home experience.
Nestled on Dubai's busiest business stretch, in the heart of the financial district, our prime location is ideal for business travelers. For leisure guests, the hotel's proximity to Downtown Dubai, Burj Khalifa, Museum of the Future, and other top attractions makes it the perfect base to explore the city.
Experience the best of Dubai, whether you're here for business or pleasure.

Residence INN
BY MARRIOTT

Residence Inn by Marriott Sheikh Zayed Road, Dubai
+971 4 215 0222
info@residenceinnszr.com
Marriott.com/DXBSZ

Residence INN
BY MARRIOTT

MEMBER OF MARRIOTT BONVOY

د. حسن أحمد كباشي (مساعد المدير العام):

شركة النيلين للتأمين تسخر التكنولوجيا الحديثة مثل طائرات الدرون والـGPS وزرع الشرائح في الحيوانات لإحداث نقلة نوعية في القطاع في السودان

د. حسن كباشي: حققنا في الربع الأول من ٢٠٢٦ نمواً ١٢٠% في الأقساط

ما هي أبرز النتائج التي حققتها شركة النيلين للتأمين في ٢٠٢٥ وحتى الربع الأول من ٢٠٢٦؟

بداية نذكر أن شركة النيلين للتأمين كانت الشركة الوحيدة من بين شركات التأمين السودانية، التي واصلت أعمالها التأمينية أثناء الحرب من مواقعها المختلفة. وقد حققت الشركة في ٢٠٢٥ أكثر من المخطط الذي رسمته وذلك بفضل تكاتف العاملين فيها وأداؤهم المتميز. وحتى الربع الأول من العام ٢٠٢٦، واصلت شركة النيلين جهودها من خلال رؤيتها الخاصة، وحققت نمواً في الأقساط بمعدل ١٢٠% عن نفس الفترة من ٢٠٢٥، وذلك بفضل جهود العاملين والإنتشار الأفقي للشركة.

كيف تقيمون الواقع التكنولوجي والرقمي لديكم؟

يتمثل الواقع التكنولوجي لدينا في عدد من منتجاتنا التأمينية، ومنها للذكر ليس الحصر:

- أعمال التأمين المعياري مثل تأمين أضرار المطر – weather index insurance ، الذي يقوم على قراءات مؤشر الأمطار، حيث أننا في شركة النيلين أصحاب وثيقة أضرار المطر والشركة الوحيدة والرائدة التي عملت بها.
- التجربة الآن (Experimental) في استعمال الطائرات الدرون لرصد المساحات المؤمنه والمتضرره، الشركة تقوم بالعمل بأجهزة GPS.
- التأمين الحيواني الذي يعتمد على الترقيم للحيوان وزرع الشرائح لتتبع القطيع المؤمن.
- شركة النيلين للتأمين هي الشركة الوحيده التي استطاعت عقد شراكة مع نادي الهلال السوداني متصدر الدوري وأصبح للاعبي الهلال وادارتهم والمشجعين الذين لديهم بطاقة عضوية بنادي الهلال السوداني بطاقة تأمين طبي للعلاج منخفضة السعر وكذلك لكل أعمال التأمين بتخفيض قدره ١٥%.
- شركة النيلين للتأمين لديها تطبيق النيلين الذي يوجد فيه الشبكة الطبية ومواقع الشركة ومنتجاتها، ويمكن لعميل الشركة الدخول للموقع وطلب إصدار وثيقة .

ما هو تقيمكم لقانون التأمين في السودان، ودور الهيئات الرقابية في تطوير القطاع؟

يقوم الجهاز القومي للرقابة على التأمين في السودان، بأدوار عظيمة لبناء وتطوير القطاع وتحسين منتجات التأمين والإرتقاء ببيئة العمل للعاملين المنضوين تحت مظلته. ويحشد الجهاز كافة مقدراته لرفع القطاع والنهوض به من خلال إشرافه على تدريب العاملين بالشركات، كما يقوم بعقد الورش والندوات وحضور جمعيات هيئات المشتركين وإعطاء الرخص لمزاولة أعمال التأمين.

ما هي توقعاتكم للإقتصاد السوداني في المرحلة المقبلة، وكيف تتوقعون انعكاس ذلك على قطاع التأمين؟

يُطرح هذا السؤال كثيراً في السودان، البلد الذي بات جزءاً لا يتجزأ من عالم واحد هو اليوم أشبه بقرية صغيرة، وبالتالي تأثر السودان إقتصادياً هو نتيجة حتمية لتأثر المحيط الإقليمي، ولكن في ظل كافة هذه التحديات، تبقى النظرة للإقتصاد السوداني هي نظرة تعافي وإزدهار، حيث من المتوقع أن تحقق البلاد نمواً يتراوح بين ٨% و ١٠%، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الدولة وبيوت المال كما سيترك إثراً طيباً على المواطن السوداني ويساعد على الاستقرار، فتزدهر أعمال التأمين في السودان.

يقبل السودان اليوم على مرحلة جديدة من إعادة الإعمار للمشاريع والبنى التحتية التي دمرتها الحرب، هل لديكم استعداد للمشاركة في هذه النهضة الجديدة وكيف؟

شركة النيلين للتأمين هي الشركة الوحيدة التي شاركت في إغاثة النازحين بالسودان من خلال مدّهم بالأدوية المزمنة والمنقذة للحياة في إطار المسؤلية المجتمعية تحت شعار بنقيف معاك وبنجيب دواك، والشركة تبدي استعدادها في إطار هذه المسئولية في المشاركة في إعادة الإعمار ومشاريع البنى التحتية بما يخدم البلاد والعباد.

في عالم متبدّل ومتطور، ما هي المنتجات الجديدة التي تخططون لطرحها في السوق؟

تعتبر شركة النيلين سباقة في تقديم المنتجات الجديدة، وقد قمنا من قبل بإصدار وثيقة Weather index insurance والشركة الآن لديها ثلاثة منتجات جديدة ستدخل السوق السوداني بعد إجازتها من هيئة الرقابة الشرعية وسيكون لها أثر إيجابي في مجالات إقتصادية تمس المواطن السوداني وتحدث له الفرق.

كيف تقيمون الوعي التأميني في السودان، وما هي برأيكم الخطوات التي يجب اتخاذها لدعم هذا الوعي؟

يعتبر الوعي التأميني في دول العالم الثالث مثل السودان حيث الفقر والجهل والمعتقدات المتوارثه متدنياً بشكل ملحوظ، وهذا يؤثر سلباً على أعمالنا، ولكن اليوم هناك خطوات ملموسة تجري وجهود تبذل في مجال رفع الوعي التأميني والتثقيف عبر الاعلام المقروء والمرئي ووسائل الإعلام، ولدينا في شركة النيلين للتأمين وسائل مثل الندوات – الورش – والزيارات إضافة الى التطبيق الخاص بشركة النيلين والإدارة المتخصصة والكفاءات البشرية العالية التي تسعى جاهدة لتحقيق هذا الهدف المجتمعي التثقيفي.

ما هي خطتكم في التوسع والإنتشار؟

تمت خطة التوسع بالفعل في أعمال جديدة وزيادة جرعة التسويق لجذب أقساط مقدرة لشركة النيلين، وقد نجحت إدارة الشركة وحققت أكثر من المتوقع ونمواً متصاعداً، والآن تقوم إدارة الشركة عبر موظفيها المنتشرين في معظم الولايات وعبر فروعها في توسعة الماعون التأميني أفقياً ورأسياً.

ما هي مشاريعكم المستقبلية؟

تتلخص مشاريع الشركة المستقبلية في إطلاق منتجات تأمينية جديده تعبّر عن أهداف الشركة، وذلك من خلال تجويد الأداء خاصة في ما يتعلق بالشبكة الطبية المنتشرة في جمهورية مصر العربية ورواندا ويوغندا والخليج العربي (السعودية والكويت وقطر والإمارات وسلطنة عمان والبحرين)، إضافة الى بلاد المشرق العربي (الأردن والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين)، وهذه الشبكة تعمل الآن ببطاقة شركة النيلين للتأمين التي تخدم زبائننا المنتشرين في هذه البلاد، وشبكة شركة النيلين تعد الرائدة والوحيدة التي تعمل بهذا الإنتشار مما يساهم في علاج أكبر عدد من زبائننا. كذلك في مجال التأمين على السيارات لدى الشركة الآن خطة لعمل التأمين الشامل للسيارات الذي من المتوقع أن يغير مسار السوق السوداني، كما سيتم إطلاق منتجات تأمينية مختلفة ومؤثرة في المجتمع.

> لدينا شبكة طبية منتشرة في مصر ورواندا ويوغندا والسعودية والكويت وقطر والإمارات وسلطنة عمان والبحرين، إضافة الى الأردن والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين

طارق عبد السلام (العضو المنتدب):

من السودان إلى أفريقيا... شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة تنطلق نحو منظومة متكاملة تجمع بين إعادة التأمين، الخدمات الاستشفائية، التكنولوجيا والاستثمار

طارق عبد السلام: شيكان هي أكبر شركة تكافل في أفريقيا

في حوار خاص، يتحدث طارق عبد السلام، العضو المنتدب لشركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة، عن خطط الشركة للتوسع الإقليمي، وتطوير قطاع التأمين الصحي، وتعزيز دور إعادة التأمين، إضافة إلى رؤية شيكان للمساهمة في إعادة إعمار السودان وبناء نموذج تأميني أكثر شمولاً وانتشاراً.

تمتلك شيكان واحدة من أكبر شبكات الفروع في العالم العربي والقارة الأفريقية. كيف تنظرون إلى هذا الانتشار؟ وما هي خططكم المستقبلية للتوسع خارج السودان؟

تمتلك شركة شيكان للتأمين وإعادة التأمين المحدودة أكبر شبكة فروع لشركة تأمين في الوطن العربي، حيث يتجاوز عدد فروعنا ومكاتبنا داخل السودان الـ ١٥٠ موقعاً منتشراً في مختلف الولايات. هذا الانتشار يمنحنا ميزة استراتيجية مهمة، إذ لا يقتصر دورنا على تقديم خدمات التأمين في المدن الكبرى، بل نعمل على الوصول إلى مختلف شرائح المجتمع وفي المناطق الطرفية والنائية.

أما على المستوى الخارجي، فتعتبر شيكان للتأمين أكبر شركة تأمين تكافلي في القارة الأفريقية التي قد بدأنا مرحلة جديدة من التوسع فيها، مع تركيز خاص على أسواق مثل الصومال وموريتانيا والسنغال، ضمن خطة تستهدف بناء حضور لشيكان في عدد أكبر من الدول الأفريقية خلال المرحلة المقبلة.

ما هي طبيعة التوسع في الشركات التابعة والخدمات الجديدة التي تعملون عليها؟

نعمل حالياً على تعزيز دور شيكان في مجال إعادة التأمين باعتبارها شركة مرجعية في هذا القطاع، بما يساهم في دعم صناعة التأمين السودانية ورفع قدراتها التنافسية.

كما نولي اهتماماً كبيراً بقطاع التأمين الصحي، ونعمل وفق نموذج متكامل يقوم على إنشاء شركات متخصصة تابعة لشيكان لتقديم الخدمات الصحية بصورة مباشرة، تشمل المستشفيات والصيدليات ومراكز الرعاية الصحية للأطفال وكبار السن.

رؤيتنا تتجاوز مفهوم التأمين الصحي التقليدي؛ فنحن نريد بناء منظومة صحية متكاملة تشمل أيضاً الحالات التي عادة ما تكون خارج نطاق التغطية التأمينية، مثل بعض أمراض النساء والتوليد والعقم وغيرها من الخدمات المتخصصة، وذلك عبر شبكة شيكان الطبية، وهي كيان مستقل تشارك فيه شيكان استثمارياً لكنه يعمل خارج إطار شركة التأمين نفسها.

كيف تعمل الشركة على تطوير منتجات جديدة تلبي احتياجات المجتمع السوداني؟

الابتكار وتنويع المنتجات يمثلان محوراً أساسياً في استراتيجيتنا. ومن بين المبادرات الجديدة تطوير منتجات تستهدف السودانيين العاملين بالخارج، من خلال توفير حلول لحماية منازلهم وممتلكاتهم داخل السودان، من خلال الذراع الاستثمارية والتقنية لشركة شيكان، والمتمثلة في شركة شيكان للتكنولوجيا، حيث نعمل على تقديم خدمات متكاملة تشمل حماية الممتلكات، والتعامل مع

المفقودات والمنهوبات، وتوفير حلول تأمينية للمنازل.
كما نخطط لإدخال حلول الطاقة الشمسية إلى القرى والمناطق النائية في السودان، بحيث يصبح الحصول على الطاقة مقروناً بحماية تأمينية تشمل مخاطر مثل السرقة والحريق والفيضانات.

هدفنا هو نقل ثقافة التأمين إلى كل بيت سوداني، وجعل التأمين جزءاً من الحياة اليومية للمواطن، وليس مجرد منتج مالي. وعندما تصل هذه الخدمات إلى المناطق الريفية، فإنها ستساهم في تعزيز الاستقرار وتقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية عند وقوع المخاطر.

إضافة إلى ذلك، سنواصل تطوير قطاع إعادة التأمين، وسنعمل على منح شركات التأمين السودانية الشقيقة فرصة الاستفادة من المزايا والخدمات التي توفرها شيكان، بما يعزز نمو القطاع بأكمله ويرفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين في السودان.

كيف تقيمون مستوى الوعي التأميني في السودان؟ وما العوامل التي يمكن أن تدفع إلى زيادته؟
هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في نمو الوعي التأميني، يأتي في مقدمتها التعليم. السودان يمتلك تاريخاً متميزاً في مجال التعليم، ورغم التحديات الاقتصادية والظروف الصعبة، ظل التعليم منتشراً على نطاق واسع، وهذا يشكل قاعدة مهمة لفهم أهمية التأمين.
كما أن التجارب والأزمات الكبرى، ومنها الحرب، ساهمت في زيادة إدراك المجتمع لحجم المخاطر وأهمية الحماية التأمينية. فالأزمات تجعل الأفراد والشركات أكثر وعياً بالحاجة إلى إدارة المخاطر والاستعداد للمستقبل.

وإذا نظرنا إلى التجارب العربية، نجد أن الدول التي مرت بتجارب حروب أو أزمات كبرى، مثل لبنان والكويت، شهدت تطوراً أكبر في الوعي التأميني مقارنة بغيرها. واليوم نرى أن السودان يسير في الاتجاه نفسه، حيث أصبح المواطن أكثر إدراكاً لقيمة التأمين ودوره في حماية الممتلكات والحياة.

كيف تقيمون قانون التأمين في السودان مقارنة بالمحيط العربي والإفريقي؟
السودان لديه تاريخ طويل في مجال التأمين، ويعد من أوائل الدول العربية التي وضعت إطاراً قانونياً حديثاً لتنظيم هذا القطاع. كما أن السودان لعب دوراً مهماً في تطور مفهوم التأمين التكافلي، الذي انطلق من التجربة السودانية وانتشر لاحقاً في العديد من الدول العربية والإسلامية، وصولاً إلى أسواق مثل جنوب شرق آسيا وماليزيا.

ورغم أن مساهمة قطاع التأمين السوداني في الناتج المحلي لا تزال بحاجة إلى مزيد من النمو، فإن دوره الفكري والتطويري كان دائماً مؤثراً، ونحن نرى أن المرحلة المقبلة تتطلب مزيداً من التطوير التشريعي بما يواكب تطورات السوق ويعزز انتشار التأمين.

كانت شيكان من أوائل الشركات التي عادت إلى الخرطوم بعد الحرب. كيف تصفون هذه المرحلة؟
كانت شيكان من أوائل الشركات التي أعادت نشاطها في الخرطوم، حيث قمنا بافتتاح ١٢ فرعاً، كما أعدنا تشغيل مقرنا الرئيسي في العاصمة قبل العديد من الشركات الأخرى.
كما عقدنا مؤتمراً لمديري الإدارات والفروع لوضع استراتيجية النمو للمرحلة المقبلة، وكان مؤتمراً ناجحاً ساعدنا على تحديد أولوياتنا وخططنا المستقبلية.

اليوم نستطيع القول إن أعمالنا في الخرطوم تسير بصورة إيجابية وفق مختلف المؤشرات الاقتصادية والتشغيلية، ونشهد عودة تدريجية للحياة إلى العاصمة مع عودة المواطنين من دول الجوار ومن مختلف الولايات.

أما فيما يتعلق بإعادة الإعمار، فقد أطلقنا برنامجاً لصيانة سيارات المواطنين التي تعرضت للنهب أو الأضرار خلال الحرب، رغم أن ذلك لا يندرج ضمن التغطيات التأمينية التقليدية السابقة.

كما نناقش حالياً مشروعاً لإعادة تأهيل منازل المواطنين، ونتطلع إلى إطلاقه قريباً بالتعاون مع مؤسسات سودانية وطنية مهمة، من بينها شركة جياد للسيارات وبنك أم درمان الوطني، وهما من الشركاء التاريخيين لشيكان.

ما أبرز المشاريع التي ستشكل مستقبل شيكان خلال السنوات المقبلة؟
لدينا مجموعة من المشاريع الاستراتيجية الطموحة، وفي مقدمتها مشروع مدينة شيكان الطبيعية، ومجمع شيكان للصناعات الدوائية، إضافة إلى مشاريع مزارع شيكان.
هذه المشاريع تستهدف بناء منظومة استثمارية متكاملة، ونطمح إلى أن تكون نموذجاً قريباً من بعض التجارب التنموية الناجحة في المنطقة، مع الاستفادة من الخبرات والتعاون مع الأشقاء في المملكة العربية السعودية.

كما سنواصل الاستثمار في تطوير الشركة نفسها، وتعزيز قدرات إعادة التأمين، وتوسيع الشبكة الدولية لشيكان، بما يجعلها لاعباً إقليمياً مؤثراً في صناعة التأمين خلال المرحلة المقبلة.

فريد سالم الفيتوري (المدير العام):

شركة ليبيا لإعادة التأمين تسعى لتكون شركة إعادة تأمين محترفة وموثوقة تواكب التطورات العالمية

رغم حداثة تجربة إعادة التأمين في ليبيا، استطاعت شركة ليبيا لإعادة التأمين أن تثبت حضورها سريعاً في السوق المحلي والإقليمي، مستندة إلى استراتيجية تقوم على بناء مؤسسة مهنية قادرة على إدارة المخاطر وتعزيز استقرار قطاع التأمين.

تأسست شركة ليبيا لإعادة التأمين، التي يقع مقرها الرئيسي في طرابلس، عام ٢٠٢٢ م برأس مال مدفوع بلغ ١٠٠ مليون دينار ليبي، لتكون من أوائل شركات إعادة التأمين الوطنية في البلاد.

وخلال فترة قصيرة، حققت الشركة نمواً ملحوظاً بلغ نحو ٤٠٪، لتتبوأ موقعاً متقدماً محلياً من حيث حجم رأس المال والأقساط المكتتبة.

وتوفر الشركة خدمات إعادة التأمين الاتفاقي والاختياري لمختلف فروع التأمين، بما يشمل الممتلكات، السيارات، المسؤوليات، النقل، الطاقة، الطيران، والأخطار السياسية، مقدمة دعماً فنياً ومالياً لشركات التأمين المحلية والدولية.

في هذا الحوار، يتحدث المدير العام لشركة ليبيا لإعادة التأمين، فريد سالم الفيتوري، عن واقع قطاع التأمين الليبي، أبرز التحديات التي تواجهه، فرص النمو المستقبلية، ودور الشركة في تطوير صناعة إعادة التأمين.

فريد الفتوري: ننظر إلى المستقبل بتفاؤل، خصوصاً أن ليبيا تمتلك مقومات مهمة

كيف تقيمون واقع قطاع التأمين في ليبيا، وما أبرز التحديات التي تواجهه؟

يختلف واقع السوق الليبي بين شركات التأمين المباشر وشركات إعادة التأمين، إلا أن القطاعين تأثرا بمجموعة من التحديات الهيكلية التي انعكست على مستوى الثقة بالقطاع ككل.

ومن أبرز هذه التحديات تداعيات الأحداث السياسية والأمنية التي شهدتها ليبيا خلال السنوات الماضية، والتي أثرت على البيئة الاقتصادية، وأدت إلى اضطراب المنظومة المصرفية، وارتفاع مستوى المخاطر السياسية والأمنية. كما واجهت شركات إعادة التأمين العالمية صعوبات في تحصيل مستحقاتها وتحويل الأموال بالعملات الأجنبية، ما دفع عدداً منها إلى تقليص أو تعليق نشاطها في السوق الليبي.

كذلك أدى الركود الاقتصادي وتراجع المشاريع الحكومية، التي كانت تمثل أحد المحركات الرئيسية لسوق التأمين، إلى انخفاض حجم الأقساط، إضافة إلى تراجع القدرة الشرائية لمؤسسات القطاع الخاص وتأثير ذلك على الطلب على المنتجات التأمينية.

ومن التحديات الأخرى تأثير إرث المنظومة الاقتصادية السابقة، حيث كان سوق التأمين حتى عام ١٩٩٩ يعتمد بشكل أساسي على شركة تأمين حكومية واحدة، قبل أن يبدأ دخول شركات خاصة وظهور

المنافسة، إلا أن تطوير السوق كان يحتاج إلى أطر تنظيمية وتشريعية أكثر إستجابةً وتوازناً مع ما هو متوفر في الأسواق الإقليمية والقارية والعالمية.

كما لا تزال هناك تحديات مرتبطة بمحدودية البيانات والشفافية، وصعوبة استقطاب الكفاءات الفنية المتخصصة، إضافة إلى الحاجة لمزيد من التطوير في البنية القانونية والتنظيمية ومواكبة الابتكار العالمي في المنتجات التأمينية وأساليب التسويق.

ورغم ذلك، فإننا ننظر إلى مستقبل القطاع بتفاؤل كبير، خصوصاً أن ليبيا تمتلك مقومات اقتصادية مهمة وموارد طبيعية تفوق قدرتها على إدارة تطويرها دون قطاع تأمين قوي باعتبارها دولة نفطية ذات إمكانات كبيرة. ويقدر حجم أقساط التأمين حالياً بين ٢٥٠ و٣٠٠ مليون دولار فقط، وهو حجم محدود مقارنة بما تم سرده أعلاه، ما يعني وجود فرص كبيرة للنمو.

كيف تقيمون الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع التأمين في ليبيا؟

خلال الفترة السابقة بدايةً من السبيعينيات من القرن الماضي وحتى بداية الألفية الجديدة كان قطاع التأمين يخضع لأحكام القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٧٠ م، ثم صدر عام ٢٠٠٥ قانون الإشراف والرقابة على التأمين رقم (٣)، إلا أن هذا القانون لم يكن كافياً لمعالجة جميع احتياجات القطاع.

اليوم هناك جهود لتطوير منظومة الرقابة والإشراف من خلال تعزيز دور هيئة الإشراف على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد، وإنشاء إدارات متخصصة داخل أروقتها مثل الإدارة القانونية، وإدارة المراجعة، وإدارة المتابعة، إضافة إلى تطوير الكوادر الليبية الشابة وإجراءات منح التراخيص لشركات التأمين الجديدة.

كما تتم دراسة إصدار قانون جديد للإشراف على التأمين، يتضمن توجهات مهمة، من بينها فرض إلزامية بعض أنواع التأمين، مثل التأمين على الإنشاءات والتطوير العقاري والتأمين على المصالح الفردية وغيرها.

إن التأمينات الإلزامية لعبت تاريخياً ولازالت دوراً محورياً في تطوير قطاع التأمين في الدول المتطورة، لأنها تساهم في رفع الوعي التأميني وتوسيع قاعدة العملاء، أما في ليبيا فإن مفهوم التأمين لدى شريحة واسعة من الليبيين ظل مرتبطاً لفترة طويلة بالتأمين الإلزامي على السيارات وبعض أنواع التأمين الأخرى كالتأمين الصحي فقط ومن هنا تأتي أهميتها.

كيف تنظرون إلى اهتمام شركات إعادة التأمين العالمية بالسوق الليبي اليوم؟

في السابق كانت العديد من شركات إعادة التأمين العالمية الكبرى تعمل في ليبيا، لكنها انسحبت بعد الظروف السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد، نتيجة تعثر مقدمي الخدمة للإيفاء بإلتزاماتهم من أقساط إعادة التأمين بسبب التحديات في القطاع المصرفي وتراجع النشاط الاقتصادي.

أما اليوم، فقد بدأ الاهتمام يعود تدريجياً، خصوصاً بعد التغييرات التي شهدها القطاع المصرفي وزيادة المنافسة في السوق حيث إختصت شركات الوساطة العالمية العائدة إلى السوق الليبي بتمثيل إهتمامات معيدي التأمين الدوليين بشكل خاص على مشاريع النفط والغاز سواءً التشغيلية منها أو التطويرية، باعتبار أن ليبيا تنتج نحو مليون وثلاثمائة ألف برميل نفط يومياً مع كميات معتبرة

من الغاز الطبيعي و تسعى لزيادة إنتاجها في السنوات القادمة نتيجة إمتلاكها لإحتياطيات نفط وغاز تعد من ضمن الأعلى في العالم.

هذا، ناهيك عن الموارد الطبيعية الأخرى كالمعادن الثمينة ومصادر الطاقات المتجددة وخامات أخرى كثيرة يحتاج إليها السوق العالمي بإزدياد في كل عام.

وفي هذا السياق، فإن تأسيس شركات إعادة تأمين وطنية مثل ليبيا لإعادة التأمين يمثل خطوة استراتيجية مهمة، لأنها توفر قدرة محلية على استيعاب المخاطر، وتساهم في توظيف رؤوس الأموال داخل الاقتصاد الوطني، وتوطين الخبرات وتقليل خروج العملات الأجنبية.

ونحن نعمل حالياً مع سبع شركات تأمين محلية، من خلال أعمال إعادة التأمين الاختياري، ونسعى إلى تعزيز هذا التعاون خلال المرحلة المقبلة بما يخدم هذه التوجهات.

ما أبرز النتائج التي حققتها شركة ليبيا لإعادة التأمين منذ تأسيسها؟

خلال السنوات الثلاث الماضية حققنا نمواً في حجم الأقساط بلغ نحو ٤٠%، إلا أن تقييم أداء شركات إعادة التأمين لا يعتمد فقط على النتائج المالية، بل يرتبط بشكل أساسي بالنتائج الفنية وجودة إدارة المخاطر.

نحن نركز على بناء مؤسسة قوية ومستدامة، وتطوير فريق عمل متخصص قادر على المنافسة إقليمياً ودولياً. كما نقدم خدماتنا في أسواق متعددة تمتد من جنوب شرق آسيا إلى أفريقيا والشرق الأوسط وأميركا اللاتينية.

لكننا نؤمن بأهمية النمو المدروس، والتدريجي بعيداً عن التوسع العشوائي الذي قد يتجاوز القدرات الفنية والمالية للشركة ويحدث خللاً كبيراً في ميزان توسع الربح المادي على حساب الجودة والأداء الفني.

هل تقدمون خدمات إعادة التأمين لمختلف المنتجات داخل ليبيا وخارجها؟

هناك العديد من المنتجات التأمينية المتوفرة في الأسواق العالمية وغير المتاحة بعد في السوق الليبي، حيث إن نحو ٤٠% من المنتجات الموجودة في الأسواق المتطورة لم تدخل السوق المحلي بعد.

نحن نشجع على تطوير هذه المنتجات لأنها ستساهم في توسيع قاعدة العملاء وزيادة حجم الأقساط. وفي المقابل، هناك بعض المنتجات التي تواجه تحديات مرتبطة بالثقافة المجتمعية، مثل التأمين على الحياة، إلا أن ظهور منتجات مثل التأمين التكافلي على الحياة (Life Takaful) ساهم في معالجة جزء من هذه التحديات.

أما على المستوى الخارجي، فنحن قادرون على إعادة تأمين معظم الأخطار، باستثناء بعض المجالات المتخصصة التي لا تدخل ضمن نطاق عملنا الحالي، مثل منتجات التأمين على الحياة والتأمينات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.

ما الدور الذي تلعبه التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تطوير قطاع إعادة التأمين؟

أصبحت التكنولوجيا عاملاً أساسياً في تطوير صناعة إعادة التأمين، إذ ساهمت في تحسين نماذج تسعير المخاطر، وإستكمال إجراءات المطالبات والعقود، وتحليل المحافظ التأمينية، إضافة إلى تعزيز القدرة على اكتشاف الاحتيال والتنبؤ بالمخاطر المستقبلية.

ولنا في الذكاء الإصطناعي خير مثال في المساهمة في تحسين الأداء وإتخاذ القرارات الفنية الصائبة فنياً.

كما بدأت تقنيات حديثة مثل Block-chain ونماذج تحليل البيانات المتقدمة تلعب دوراً متزايداً في تحسين كفاءة العمليات ورفع مستوى الشفافية.

ما أبرز مشاريعكم وخططكم المستقبلية؟

هدفنا الأساسي هو بناء شركة إعادة تأمين محترفة وموثوقة، تلتزم بوعودها وتعهداتها تجاه عملائها وشركائها.

عادة ما تحتاج شركات إعادة التأمين إلى فترة تتراوح بين ١٠ و١٥ عاماً منذ تأسيسها لتظهر نتائجها الفنية بصورة واضحة، ولذلك نركز حالياً على بناء الأساس المتين للشركة وتعزيز قدراتها التشغيلية والفنية.

ونحن في شركة ليبيا لإعادة التأمين نملك الإرادة والطموح للنجاح في هذا الطريق.

كما أننا نؤمن بأن النجاح المستدام يأتي من بناء شركة قوية ومتوازنة قادرة على المنافسة، وليس من التوسع السريع فقط.

> خلال الـ ٣ سنوات الماضية حققنا نمواً في حجم الأقساط بلغ نحو ٤٠%. لكننا نؤمن بأهمية النمو المدروس، ونعتمد سياسة التوسع التدريجي حتى لا نحدث خللاً كبيراً في ميزان توسع الربح المادي على حساب الجودة والأداء الفني.

GAIF 35
GENERAL المؤتمر
CONFERENCE العام
TOGETHER,
WE REACH NEW HORIZONS.
1000+
UP TO DATE
REGISTERED PARTICIPANTS
THANK YOU
FOR BEING PART OF
GAIF35 JOURNEY

رضوان بن عمارة (المدير العام المساعد):

البركة للتأمين تقود مرحلة جديدة لتطوير التأمين التكافلي في تونس

التحول الرقمي، الابتكار، وتعزيز الثقافة التأمينية... ركائز استراتيجيتنا للنمو المستدام في البركة للتأمين تونس

يشهد قطاع التأمين التونسي مرحلة جديدة من التحول، مدفوعاً بالتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية وارتفاع متطلبات العملاء، الأمر الذي يفرض على شركات التأمين تطوير منتجات أكثر مرونة، وتعزيز التحول الرقمي، والارتقاء بجودة الخدمات، بالتوازي مع نشر الثقافة التأمينية وتوسيع قاعدة المستفيدين من الحماية التأمينية.

وفي هذا السياق، تعمل البركة للتأمين، إحدى شركات مجموعة البركة، على تنفيذ استراتيجية شاملة ترتكز على تحديث البنية الرقمية، وتطوير حلول تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، إلى جانب إعادة بناء الهوية المؤسسية للشركة بما ينسجم مع رؤية المجموعة ويواكب تطورات السوق.

وفي هذا الحوار مع "المال والمصارف"، يتحدث رضوان بن عمارة، المدير العام المساعد للبركة للتأمين، عن أبرز تحديات قطاع التأمين في تونس، ومستقبل التأمين التكافلي، ودور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تطوير الخدمات، إضافة إلى المشاريع المستقبلية التي تقودها الشركة لتعزيز حضورها في السوق التونسية.

ما أبرز التحديات التي تواجه قطاع التأمين في تونس اليوم؟

يواجه قطاع التأمين في تونس مجموعة من التحديات المتشابكة، يأتي في مقدمتها تطوير منتجات تأمينية أكثر بساطة ووضوحاً، بحيث تكون سهلة الفهم بالنسبة للمواطن وتلبي احتياجاته الفعلية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على أسعار أقساط تنافسية تتناسب مع القدرة الشرائية، رغم الضغوط المتزايدة على كلفة التشغيل.

إلى جانب ذلك، يمثل الامتثال للتشريعات والأنظمة الرقابية تحدياً مستمراً في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي، والتغيرات المناخية، والمخاطر المستجدة التي تفرض على شركات التأمين تطوير نماذج أعمالها بصورة متواصلة.

ويبقى التحدي الأكبر مرتبطاً بالثقافة التأمينية. فباستثناء التأمينات الإلزامية، لا يزال العديد من المواطنين لا يعتبرون التأمين من أولوياتهم، سواء في التأمين الصحي أو التقاعد أو التأمينات التكميلية. ومن هنا، تركز شركات التأمين على رفع مستوى الوعي بأهمية الحماية التأمينية، وتقديم حلول توفر أفضل تغطية ممكنة وبأقل تكلفة.

هل تؤيدون توسيع نطاق التأمين الإلزامي ليشمل قطاعات جديدة؟

من حيث المبدأ، أفضل أن يكون الإقبال على التأمين نابعاً من قناعة المواطن وليس نتيجة إلزام قانوني. لكن الواقع يفرض مقاربة مختلفة، إذ إن محدودية الوعي التأميني وضعف الإقبال الطوعي يجعلان من التدرج في توسيع نطاق التأمين الإلزامي

خياراً يخدم المصلحة العامة.
يمكن، على سبيل المثال، اعتماد خطة مرحلية تشمل بعض المنتجات الأساسية مثل التأمين ضد الحريق، أو التأمين على المنازل، أو التأمين ضد الحوادث، إضافة إلى التأمين على الحياة، لما لهذه المنتجات من دور محوري في حماية الأسر وتأمين استقرارها المالي عند وقوع المخاطر أو فقدان المعيل.
إن تعميم الحد الأدنى من الحماية التأمينية لا يعود بالنفع على الأفراد فحسب، بل يساهم أيضاً في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

كيف تقيّمون نسبة انتشار التأمين في الاقتصاد التونسي؟
لا تزال نسبة اختراق التأمين في الناتج المحلي الإجمالي دون الإمكانات المتاحة، وهو ما يعني وجود فرص واسعة للنمو خلال السنوات المقبلة.
وتشهد السوق منافسة متزايدة بين شركات التأمين لتطوير منتجات جديدة والوصول إلى شرائح أوسع من العملاء، بما يساهم في رفع مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.
ولا يقتصر دور التأمين على تعويض الخسائر، بل يمثل أحد أهم أدوات حماية رؤوس الأموال وتحفيز الاستثمار. فكلما توفرت تغطيات تأمينية ملائمة، ازدادت قدرة أصحاب الأعمال على التوسع وتحمل المخاطر، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد والتنمية.

كيف تعمل البركة للتأمين على تطوير منتجاتها؟
يتمثل التحدي في تحقيق توازن دقيق بين عدة عناصر في الوقت نفسه.
فمن جهة، نسعى إلى تصميم منتجات تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للأفراد والمؤسسات، مع المحافظة على الجودة الفنية والأسعار المناسبة، ومن جهة أخرى، نحرص على أن تكون جميع منتجاتنا متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
وهذا ينعكس ليس فقط في طبيعة المنتج، وإنما أيضاً في آليات تصميمه، وإدارته، وطريقة تقديمه للعملاء، بما يرسخ الثقة ويعزز خصوصية نموذج التأمين التكافلي.

إلى أي مدى أصبح التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي جزءاً من استراتيجيتكم؟
يمثل التحول الرقمي اليوم أحد أهم محاور استراتيجيتنا المستقبلية.
لقد بدأنا تنفيذ مشروع متكامل لتحديث البنية الرقمية، ونعمل حالياً على إدماج حلول الذكاء الاصطناعي ضمن مختلف العمليات التشغيلية وخدمة العملاء، بما يرفع مستوى الكفاءة التشغيلية، ويسرّع تقديم الخدمات، ويعزز تجربة المؤمن لهم.
ونعتبر أن الذكاء الاصطناعي سيشكل خلال السنوات المقبلة أحد أهم عوامل التميز والتنافسية في قطاع التأمين.

ما أبرز المشاريع المستقبلية للبركة للتأمين في تونس؟
ننفذ حالياً برنامجاً شاملاً لتطوير الشركة على أكثر من مستوى.
فقد قمنا بتحديث نظام المعلومات بالتعاون مع مصرف البركة، المساهم الرئيسي في الشركة، بهدف تقديم خدمات رقمية أكثر تطوراً وكفاءة.
كما بدأنا تنفيذ مشروع إعادة تموضع العلامة التجارية، حيث تم تغيير اسم الشركة من "الأمانة تكافل" إلى "البركة للتأمين"، انسجاماً مع هوية مجموعة البركة، على أن تستكمل عملية تحديث الهوية المؤسسية من خلال اعتماد مقر جديد وهوية بصرية حديثة خلال المرحلة المقبلة.
وتركز استراتيجيتنا المستقبلية على تطوير الخدمات، وابتكار حلول تأمينية أكثر مرونة، والاستثمار في التكنولوجيا، بما يواكب تطلعات العملاء ويعزز مكانة البركة للتأمين كإحدى الشركات الرائدة في سوق التأمين التكافلي في تونس.

> قامت البركة للتأمين – تونس بتحديث نظام المعلومات بالتعاون مع مصرف البركة، المساهم الرئيسي في الشركة، بهدف تقديم خدمات رقمية أكثر تطوراً وكفاءة. كما بدأنا تنفيذ مشروع إعادة تموضع العلامة التجارية، حيث تم تغيير اسم الشركة من "الأمانة تكافل" إلى "البركة للتأمين"، انسجاماً مع هوية مجموعة البركة، على أن تستكمل عملية تحديث الهوية المؤسسية من خلال اعتماد مقر جديد وهوية بصرية حديثة خلال المرحلة المقبلة.

يوسف بن ميسية (المدير العام):

SAA Assurances تقود التحول في سوق التأمين الجزائري... والابتكار الرقمي مفتاح المرحلة المقبلة

يوسف بن ميسية: حققت SAA تطوراً ملحوظاً على مختلف المستويات

تشكل الشركة الوطنية للتأمين SAA Assurances إحدى الركائز الأساسية لقطاع التأمين في الجزائر، باعتبارها أكبر شركة تأمين حكومية وأكثرها انتشاراً في السوق المحلي. وفي ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة، تعمل الشركة على توسيع نطاق خدماتها، وإطلاق منتجات تأمينية مبتكرة، وتعزيز التحول الرقمي، بما يواكب المخاطر الجديدة ويدعم نمو السوق التأمينية الجزائرية. وفي هذه المقابلة، يتحدث المدير العام يوسف بن ميسية عن أبرز التحديات التي تواجه القطاع، ومستقبل التشريعات، وخطط الشركة للحفاظ على ريادتها.

ما أبرز التحديات التي تواجه قطاع التأمين في الجزائر اليوم؟

يواجه سوق التأمين الجزائري، شأنه شأن معظم الأسواق العربية والإفريقية، مجموعة متشابكة من التحديات الإقليمية والاقتصادية والجيوسياسية، إلى جانب تداعيات التغير المناخي والكوارث الطبيعية والزراعية، فضلاً عن التحولات المتسارعة التي فرضتها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، وظهور مخاطر جديدة مثل الهجمات السيبرانية.

لكننا في المقابل ننظر إلى هذه المتغيرات باعتبارها فرصاً وليست تحديات فقط. فالمخاطر المستحدثة تفتح المجال أمام تطوير منتجات وحلول تأمينية مبتكرة، كما أن التكنولوجيا تمثل رافعة حقيقية لإحداث نقلة نوعية في أداء شركات التأمين، وتعزيز الوعي التأميني، بما يمكن القطاع من أداء دوره الأساسي في حماية المجتمع والاقتصاد ودعم التنمية.

إلى أي مدى لا يزال الوعي التأميني محدوداً في الجزائر والعالم العربي؟

لا يزال الوعي التأميني دون المستوى المأمول في معظم الدول العربية. فمساهمة قطاع التأمين لا تتجاوز في المتوسط نحو ١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تقل في الجزائر عن ١%.

ويجب الإشارة إلى أن الجزائر تمتلك منظومة قوية للتأمينات الاجتماعية، وهي لا تدخل ضمن احتساب مساهمة قطاع التأمين التجاري، ما يجعل الأرقام تبدو أقل من الواقع.

ورغم ذلك، فإن السوق الجزائرية تمتلك إمكانات كبيرة للنمو، لكن ذلك يتطلب رفع مستوى جودة الخدمات، وتطوير المنتجات، وتسريع التحول الرقمي، لأن تجربة العميل وجودة الخدمة تمثلان العامل الأهم في تعزيز الثقة ورفع معدلات الإقبال على التأمين.

ما أبرز النتائج التي حققتها شركة SAA خلال السنوات الأخيرة؟

تعد SAA شركة حكومية مملوكة للدولة بنسبة ١٠٠%، وهي أكبر شركة

تأمين في الجزائر، وتتمتع بمكانة ريادية في السوق.
وخلال السنوات الأخيرة حققت الشركة تطوراً ملحوظاً على مختلف المستويات، سواء من حيث متانة مركزها المالي، أو حجم أعمالها، أو انتشارها الجغرافي، إذ تمتلك أكبر شبكة توزيع في البلاد.
وعلى صعيد الأداء، سجلت الشركة نمواً في رقم الأعمال بنسبة ١٠% خلال عام ٢٠٢٤، وارتفع النمو إلى ١٤% في عام ٢٠٢٥، ليصل إجمالي رقم الأعمال إلى نحو ٣٧ مليار دينار جزائري، مع استمرار استهداف معدلات نمو أعلى خلال عام ٢٠٢٦.

كما تواصل الشركة تعزيز حصتها السوقية عاماً بعد عام، وتحقيق نتائج مالية إيجابية وربحية مستقرة، بالتوازي مع الاستثمار المكثف في التكنولوجيا وتحديث الخدمات.

شهدت الشركة خطوات مهمة في مجال التكنولوجيا... ما أبرزها؟

أطلقنا خلال عام ٢٠٢٥ أول منتج للتأمين ضد المخاطر السيبرانية في السوق الجزائرية، في مبادرة تعد الأولى من نوعها على مستوى القطاع.

كما نعمل على توسيع الخدمات الرقمية، حيث سنبدأ بإتاحة شراء تأمين المركبات عبر الهاتف المحمول، مع إمكانية سداد الأقساط إلكترونياً ومتابعة المطالبات رقمياً، على أن يتم لاحقاً توسيع هذه الخدمات لتشمل منتجات أخرى مثل تأمين المنازل، والمحال التجارية، والحرفيين، وغيرها من التأمينات التي تهم المواطن بشكل مباشر.

ما أبرز أولوياتكم الاستراتيجية خلال المرحلة المقبلة؟

هدفنا الأساسي هو الحفاظ على مكانة SAA كشركة التأمين الرائدة في الجزائر، وأن تبقى نموذجاً يحتذى به في تطوير القطاع.

ونعمل بالتوازي على المساهمة في توسيع قاعدة الشمول التأميني وتعزيز الثقافة التأمينية، مستفيدين من قاعدة عملائنا التي تجاوزت مليوني عميل، مع استمرار نموها سنوياً.

كما نركز على تنويع قنوات توزيع منتجات التأمين، عبر التوسع في التأمين المصرفي، والاستفادة من حلول التكنولوجيا التأمينية (InsurTech)، إضافة إلى الاستفادة من الإصلاحات التشريعية المرتقبة التي ستفتح المجال أمام قنوات توزيع جديدة.

وماذا عن مشروع قانون التأمين الجديد؟

تعمل السلطات حالياً على إعداد مشروع قانون جديد لقطاع التأمين يتضمن إصلاحات هيكلية مهمة، من أبرزها إنشاء هيئة مستقلة للإشراف والرقابة على سوق التأمين، تتمتع بالإمكانات والصلاحيات والكفاءات اللازمة لتطوير القطاع وتعزيز فعالية الرقابة عليه، بدلاً من تبعيتها الحالية لوزارة المالية.

ويتضمن المشروع أيضاً مقترحات لإدراج أنواع جديدة من التأمينات الإلزامية، من بينها التأمين على النقل البحري، إلى جانب التغطيات الإلزامية القائمة حالياً، وعلى رأسها التأمين ضد الكوارث الطبيعية.

ونحن نعتقد أن هذه الإصلاحات ستشكل خطوة مهمة نحو تحديث الإطار التشريعي، وتعزيز نمو سوق التأمين الجزائري خلال السنوات المقبلة.

> أطلقنا خلال عام ٢٠٢٥ أول منتج للتأمين ضد المخاطر السيبرانية في السوق الجزائرية، في مبادرة تعد الأولى من نوعها على مستوى القطاع.
>
> كما نعمل على توسيع الخدمات الرقمية، حيث سنبدأ بإتاحة شراء تأمين المركبات عبر الهاتف المحمول، مع إمكانية سداد الأقساط إلكترونياً ومتابعة المطالبات رقمياً، على أن يتم لاحقاً توسيع هذه الخدمات لتشمل منتجات أخرى مثل تأمين المنازل، والمحال التجارية، والحرفيين، وسواها.

المصرف الأهلي العراقي يحصل على جائزة أفضل مصرف في العراق من Global Finance العالمية

أيمن أبو دهيم: المصرف الأهلي العراقي يعلن زيادة رأسماله إلى ٦٥٠ مليار دينار

حصل المصرف الأهلي العراقي على جائزة «أفضل مصرف في العراق» من قبل مجلة Global Finance العالمية.

ويُعدُّ هذا التكريم تتويجاً لجهود المصرف في تعزيز الإبتكار الرقمي وتطوير الأدوات المالية لتلبية إحتياجات عملائه.

وتأتي هذه الجائزة تقديراً لإلتزامه بأعلى معايير الجودة المصرفية، ونجاح إستراتيجيته في تقديم حلول رقمية مبتكرة تلبي المتطلّبات وفق المعايير العالمية.

زيادة رأس المال

من جهة أخرى، أعلن المصرف الأهلي العراقي، عن زيادة رأس مال المصرف من ٥٢٠ مليار دينار عراقي إلى ٦٥٠ مليار دينار، من خلال رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيع ٢٥ % أسهم مجانية على المساهمين، مؤكداً أنها خطوة إستراتيجية تهدف إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية ودعم خطط التوسّع والنمو.

وأفاد المصرف في بيان، إن «القرار إتخذ خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة للمصرف في حضور مساهمين بالأصالة والإنابة والذين يملكون ما نسبته (٩٠.٦٩ %) من رأس المال، حيث وافقت الهيئة العامة على توزيع أرباح نقدية بنسبة ٢٥ % ، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وتعيين مدقّقي الحسابات للسنة المالية ٢٠٢٦».

السالم

وقال رئيس مجلس إدارة المصرف باسم خليل السالم: إن «قرار زيادة رأس المال يعكس ثقة المساهمين بمتانة المركز المالي للمصرف، ويشكل خطوة محورية في مسيرة نموه»، مشيراً إلى «أن العام ٢٠٢٥ شكّل محطّة إستثنائية في مسيرة المصرف، حيث تمكّن من تحقيق إنجازات نوعية تعكس قوة أدائه ومرونته في مواجهة التحدّيات الإقتصادية، وتعزيز حضوره كمؤسسة مالية رائدة في القطاع المصرفي العراقي، وذلك بفضل رؤية استراتيجية واضحة وإدارة حصيفة وفريق عمل ملتزم».

وأضاف السالم: إن «المصرف واصل خلال العام الماضي توسيع نطاق خدماته وتعزيز موقعه التنافسي، محققاً أداءً مالياً قوياً يعكس ثقة

عملائه ومساهميه، في ظل بيئة مصرفية اتسمت بالمرونة، مدعومة بسياسات البنك المركزي العراقي التي ساهمت في الحفاظ على الإستقرار النقدي وتعزيز متانة القطاع المصرفي وثقة المودعين»، موضحاً أن «المصرف حقّق صافي أرباح بعد الضريبة بلغت نحو ٣٠٨ مليارات دينار عراقي، مقارنة مع نحو ٢٥٢ مليار دينار عراقي في العام السابق، فيما إرتفعت موجوداته الإجمالية إلى حوالي ٦.٥ تريليونات دينار عراقي، نتيجة النمو المتواصل في مختلف الأنشطة المصرفية».

وأوضح السالم أن «ودائع العملاء سجّلت إرتفاعاً من نحو ٣.٥ تريليونات دينار عراقي إلى حوالي ٤ تريليونات دينار عراقي، بنسبة نمو بلغت نحو ١٥ % ، في حين إرتفعت التسهيلات الإئتمانية المباشرة من نحو ١.٨ تريليون دينار عراقي إلى حوالي ٢.٨ تريليون دينار عراقي، بنسبة نمو وصلت إلى ٥٦ % ، مدفوعة بالتوسّع في تمويل الأفراد والشركات في مختلف فئاتها»، لافتاً إلى أن «المصرف عزّز حضوره على صعيد التعاون الدولي، من خلال توقيع اتفاقية تمويل ائتماني مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) بقيمة ١٠٠ مليون دولار والتي تعتبر الأولى من نوعها في العراق وتهدف الى دعم أنشطة تمويل التجارة، بما يسهم في تعزيز دوره في دعم الاقتصاد العراقي».

وثمّن السالم «الجهود التي يقودها محافظ البنك المركزي العراقي في ترسيخ الإستقرار النقدي وتعزيز متانة القطاع»، ومشيداً بالدور الذي تضطلع به الجهات التنظيمية في دعم البيئة المصرفية بما في ذلك هيئة الأوراق المالية، ودائرة تسجيل الشركات، وسوق العراق للأوراق المالية، ورابطة المصارف الخاصة العراقية، لدورها في تعزيز استقرار القطاع المالي ودعم مسيرة النمو الإقتصادي.

أبو دهيم

من جانبه، أكد المدير المفوض للمصرف الأهلي العراقي، أيمن أبودهيم، أن «المصرف يواصل تنفيذ إستراتيجية تحوّل رقمي شاملة تهدف إلى بناء بنية تحتية مصرفية مستدامة ومتطورة تدعم الابتكار وتواكب التطورات المتسارعة، بما يضمن تقديم خدمات مصرفية حديثة وآمنة وسهلة الوصول للعملاء»، مشيراً إلى أن «المصرف عمل خلال ٢٠٢٥ على تعزيز كفاءته التشغيلية من خلال تطبيق معيار SWIFT MX وإعتماد حلول أتمتة متقدمة لإعداد التقارير وفق معايير IFRS9، بما يُسهم في رفع مستويات والإمتثال».

وأضاف أبودهيم، أن «شبكة الصرّافات الآلية شهدت توسعاً ملحوظاً حيث وصلت الى ٤٢٤ جهازاً، وأن شبكة فروع المصرف قد وصلت الى ٤١ فرعاً و٣ مكاتب منتشرة في مختلف محافظات العراق، بالإضافة الى فرع المصرف في المملكة العربية السعودية والذي أسهم في تعزيز التكامل المالي والتجاري بين الأسواق العراقية والسعودية».

وأوضح أبودهيم أن «المصرف يمضي بثبات في تنفيذ خططه التوسعية لعام ٢٠٢٦، والتي تشمل إفتتاح نحو ١٥ فرعاً جديداً ليصل إجمالي عدد فروع المصرف الى ٥٦ فرعاً، إلى جانب التوسع في مشروع توطين الرواتب، وتعزيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة إستقطاب الودائع من الأفراد والشركات والمؤسسات الرسمية».

وختم أبودهيم مؤكداً إلتزام المصرف مواصلة تقديم تجربة مصرفية متطوّرة تضع العملاء والشركاء في صميم أولوياته، معرباً عن تقديره لثقة العملاء ودعمهم المتواصل، والذي يشكل دافعاً رئيسياً لمواصلة مسيرة النمو والتطوير.

> إن قرار زيادة رأس مال المصرف الأهلي العراقي يعكس ثقة المساهمين بمتانة المركز المالي، ويشكل خطوة محورية في مسيرة نموه. علماً أن عام ٢٠٢٥ شكّل محطّة إستثنائية في مسيرة المصرف، حيث تمكّن من تحقيق إنجازات نوعية تعكس قوة أدائه ومرونته في مواجهة التحدّيات الإقتصادية، وتعزيز حضوره كمؤسسة مالية رائدة في القطاع المصرفي العراقي، وذلك بفضل رؤية استراتيجية واضحة وإدارة حصيفة وفريق عمل ملتزم.

أفريكا ري تحتفل باليوبيل الذهبي لتأسيسها وتفتتح مقرها الجديد فى "أبوجا"

نظمت الشركة الأفريقية لإعادة التأمين " أفريكا ري"، احتفالية بمناسبة مرور ٥٠ عام على تأسيس الشركة بمشاركة ٤٠٠ ضيف من جميع أنحاء العالم تحت عنوان : " التميز في إعادة التأمين، تأمين المستقبل".

شهد الاحتفال افتتاح مبنى المكتب الرئيسي الجديد المستقبلي والمتطور للشركة فى العاصمة النيجرية أبوجا ، بالإضافة إلى تنظيم ندوة للتفكير في رحلة أفريقيا ري، ومستقبل صناعة التأمين الأفريقية، والتنمية الاقتصادية للقارة.

شارك فى الاحتفالية عدد من قيادات السوق المصري من بينهم الدكتور محمد معيط وزير المالية السابق وجمال صقر المدير الإقليمي لـ" أفريكا ري" بمنطقة شمال شرق أفريقيا والشرق الأوسط، ومؤمن مختار المين العام للاتحاد الأفروآسيوي للتأمين وإعادة التأمين " الفير" وأحمد مرسي العضو المنتدب لشركة مصر للتأمين التكافلي ممتلكات ومسئوليات وعمر جودة الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب السابق لشركة مصر للتأمين ومحمد مصطفى رئيس قطاع الشئون الفنية بشركة إسكان سابقا.

تأسست Africa Re في عام ١٩٧٦ برأس مال لا يتجاوز ١٥ مليون دولار أمريكي، تتخذ من لاغوس (نيجيريا) مقراً لها ،وتخدم الشركة ٥٤ دولة

في القارة عبر ستة مكاتب إقليمية، وتصنف ضمن أفضل ٤٠ شركة إعادة تأمين في العالم، وتحمل تصنيفات القوة المالية A من كل من AM Best و-S&P Global Rat ings.

وتتمثل مهمة أفريكا ري" في تعزيز تطوير صناعة التأمين وإعادة التأمين في أفريقيا، وتعزيز نمو قدرات الاكتتاب والاحتفاظ بالتأمين الوطني والإقليمي ودون الإقليمي، ودعم التنمية الاقتصادية الأفريقية بهدف أن تبقى أقساط التأمين وإعادة التأمين في أفريقيا لدعم التنمية الاقتصادية للقارة.

حققت الشركة الأفريقية لإعادة التأمين "أفريكا ري" حصيلة أقساط مكتتبة خلال العام الماضي نحو ١.٣٤ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ١٠.١٨٪ على أساس سنوي.

وبلغ ربح الاكتتاب ٩٦ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٩.٥٨٪ على أساس سنوي، كما بلغ دخل الاستثمار ١١٤ مليون دولار أمريكي بنمو تجاوز ٢٧%.

كما بلغ صافي الربح بعد الضريبة ما قيمته ١٩٩ مليون دولار أمريكي بنمو نسبته ٥٠.٦%، مما يعكس أداء اكتتاب أقوى،كما بلغ إجمالي الدخل الشامل ٢٤٨ مليون دولار أمريكي بنمو نسبته تجاوزت ١٢٢%

نزار ناصر حسين محافظاً للبنك المركزي العراقي خلفاً لعلي العلاق

تسلّم نزار ناصر حسين مهام محافظ البنك المركزي العراقي خلفاً لعلي محسن العلاق، في وقت تواجه فيه بغداد ضغوطاً مالية متزايدة بفعل تراجع صادرات النفط بالإضافة إلى تركيز دولي على ملف غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ورعى رئيس الوزراء العراقي علي فالح الزيدي، مراسم الاستلام والتسليم بين حسين والعلاق، موجهاً بتكليف المحافظ السابق مهام مستشار رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، بحسب بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء.

يتولى حسين المنصب بعد سنوات من إدارته لمكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي العراقي، ما يمنح تعيينه دلالة إضافية بعد يومين فقط من إدراج العراق على القائمة الرمادية لمجموعة العمل المالي، التي تضم دولاً تخضع لمراقبة متزايدة في ملفي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، علماً أن الزيدي أعلن عن إيلاء ملف مكافحة الفساد أولوية قصوى في إطار مساعيه لجذب مزيد من الاستثمارات.

كما يأتي التغيير في وقت يشهد فيه العراق تكهنات مستمرة حول نية الحكومة خفض قيمة الدينار لتسهيل الوفاء بالتزاماتها المالية وسط تراجع حاد في معدلات تصدير النفط منذ بداية حرب إيران.

ونفى البنك المركزي نيته تعديل سعر صرف الدينار، محذراً من تداول أخبار مضللة بعد انتشار وثيقة مزورة تزعم وجود طلب لتغيير السعر إلى ١٦٠٠ دينار للدولار. غير أن النفي لم يوقف تماماً الضغوط على الدينار في السوق الموازية، حيث ارتفع سعر الدولار من نحو ١٤٤٩ ديناراً ما بين ١٥٥٠ و١٥٦٠ ديناراً، مقارنة بالسعر الرسمي البالغ ١٣١٠ دنانير.

زيارة رئيس مجلس النواب

وزار المحافظ الجديد رئيس مجلس النواب هيبت الحلبوسي، لبحث آليات تطوير القطاع المصرفي والمالي في البلاد.

وأكد معالي المحافظ على خطة الإصلاح المصرفي و ضرورة وضع برامج وخطط استراتيجية شاملة تهدف إلى تحديث القطاع المصرفي وتطوير بنيته التحتية.

مشيراً الى تعزيز التنسيق والتعاون المشترك في جانب الأداء المؤسسي بين السلطة التشريعية والسياسة النقدية لرفع كفاءة الأداء المؤسسي لدى المصارف العراقية.

من جانبه أكد الرئيس أن مجلس النواب دعم كافة الإجراءات والسياسات التي تضمن تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي وحماية العملة الوطنية، بما ينعكس إيجاباً على السوق والاستثمار في العراق.

وأعرب الجانبان في ختام اللقاء عن التزامهما بمواصلة العمل المشترك وتذليل العقبات التشريعية والتنفيذية؛ لضمان بناء نظام مالي قوي ورصين يلبي تطلعات الاقتصاد العراقي.

من ناحية أخرى استقبل حسين، رئيس هيئة النزاهة الاتحادية، د.محمد اللامي، للبحث في جملة من الملفات الحيوية ذات الاهتمام المشترك، وتعزيز بيئة النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة كافة. واتفق الجانبين على تعزيز آليات التنسيق المشترك بهدف تجفيف منافذ تهريب الأموال ومكافحة التحديات التي تواجه المنظومة المالية، عبر تفعيل الرقابة الاستباقية وتبادل البيانات الفورية التي تمثل ركيزةً أساسيةً في ملاحقة جرائم الفساد، وتتبع الأموال المهربة والعائدات غير المشروعة لاستردادها وفق الأطر القانونية.

إستلم المحافظ الجديد مهامه في وقت تواجه فيه بغداد ضغوطاً مالية متزايدة بفعل تراجع صادرات النفط بالإضافة إلى تركيز دولي على ملف غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

مصرف لبنان المركزي يلاحق مسؤولين سابقين لاستعادة أموال مختلسة

شدد مصرف لبنان أن الهدف من هذه الإجراءات هو تحقيق العدالة المالية

أعلن مصرف لبنان إقامة دعويين جزائيتين بحق مسؤول سابق في مصرف لبنان، وعدد من المسؤولين المصرفيين السابقين الذين تولّوا مناصب تنفيذية عليا في مصارف تجارية، إضافةً إلى شخص قدّم نفسه بصفة مستثمر في القطاع المصرفي وذلك أمام المراجع القضائية اللبنانية المختصة.

ولفت المركزي في بيان إلى أن هذه الخطوة تأتي في "إطار التزامه المطلق بحماية أموال وأصول مصرف لبنان، ومواصلةً لنهجها الثابت في مكافحة الفساد، وضمن استراتيجية مستمرة يعتمدها مصرف لبنان لتعقّب واسترداد جميع أمواله التي تمّ اختلاسها، وذلك بكافة الوسائل القانونية المتاحة، داخل لبنان وخارجه، بهدف إعادة هذه الأموال إلى أصحاب الحقوق فيها، وفي مقدّمتهم المودعون".

وأردف: "وفقاً لما ورد في الدعويين من وقائع وأدلة ومستندات، يتبيّن أن المدعى عليهم هؤلاء قد استغلّوا مناصبهم، سواء داخل مصرف لبنان أو في مواقع قرار في مؤسسات مصرفية مرموقة، لتنفيذ مخطّط منسّق عن سابق تصور و تصميم، هدفه تحويل أموال عائدة لمصرف لبنان واستخدامها في عمليات لا تمت بأي صلة إلى المهام القانونية والناظمة للمصرف المركزي أو إلى الغايات التي خُصّصت تلك الأموال من أجلها بل على العكس أدّت الى هدرأموال مصرف لبنان لحساب منافع خاصة مادّية ووظيفيّة، بما ألحق أضراراً مالية جسيمة بمصرف لبنان وبسمعته وبالمصلحة العامة".

وتابع: "إن أفعال هؤلاء وفي حال ثبوتها أمام القضاء المختص، تشكّل جرائم الاحتيال، والإخلال بواجبات الوظيفة والإثراء غير المشروع واختلاس الأموال والرشوة وتأليف تنظيم إجرامي منظم، وذلك بالاشتراك مع أشخاص آخرين ومستشارين قانونيين داخل لبنان وخارجه، ساهموا، عن علم وإرادة ويقين، في التخطيط والإعداد لهذه الأفعال أو تسهيلها أو إخفاء آثارها أو توفير الغطاء القانوني والمؤسساتي لها".

وشدّد مصرف لبنان على أن "الغاية الأساسية من هذه الإجراءات ليست إنزال العقوبات بالمرتكبين من قبل القضاء وزجّهم في السجون، وإنما تحقيق العدالة المالية، واسترداد كامل الحقوق والأموال المنهوبة، والحصول على أقصى التعويضات الممكنة عن الأضرار التي لحقت بالمصرف".

وأكّد أن "هاتين الدعويين موّجهتان حصراً ضد الأشخاص الطبيعيين المرتكبين لهذه الأفعال، ولا تستهدف بأي شكل من الأشكال المصارف التجارية التي عملوا فيها أو تولوا مسؤوليات ضمنها".

وجدّد المصرف "ثقته بالإدارات الحالية والرؤساء التنفيذيين للمصارف التجارية التي كان يعمل فيها بعض هؤلاء المدعى عليهم، ويعتبرها شريكاً أساسياً في تنفيذ برنامج إصلاح القطاع المصرفي وتعزيز الامتثال وإعادة بناء الثقة بالنظام المصرفي اللبناني".

وختم: "سنواصل، بدون تردّد أو استثناء، اتّخاذ جميع الإجراءات القانونية اللازمة لملاحقة كل من يثبت تورّطه في أي اعتداء على أموال المصرف أو إساءة استعمال السلطة أو استغلال الوظيفة لتحقيق منافع غير مشروعة".

مؤشر القطاع ارتفع بنسبة ٢٤% منذ بداية ٢٠٢٦

لماذا أصبحت أسهم التأمين الأفضل أداءً في السوق السعودية؟

تصدر التأمين مكاسب القطاعات المدرجة في السوق السعودية منذ بداية ٢٠٢٦، وسط موجة صعود شملت أسهم شركات كبرى وأخرى صغيرة، مدعوماً بتفاؤل المستثمرين بمستقبل القطاع مع إطلاق الاستراتيجية الوطنية للتأمين في بداية العام الجاري.

وارتفع مؤشر القطاع، الذي يضم ٢٦ شركة مدرجة، بنحو ٢٤% خلال النصف الأول من العام مستفيداً من المكاسب التي حققتها أسهم أكبر الشركات من حيث الحصة السوقية "بوبا العربية" و"التعاونية للتأمين". إضافة إلى ارتفاعات في عدد من الشركات الأصغر حجماً، بما في ذلك الشركات الأصغر حجماً بما في ذلك التي تواجه تحديات تتعلق بتكبدها خسائر متراكمة مما أدى إلى تآكل رأس المال.

في الوقت ذاته، صعد مؤشر "تاسي" الرئيسي ٢.٨% منذ مطلع العام.

يطرح أداء القطاع تساؤلات حول ما إذا كانت السوق بدأت بالفعل في تسعير التحولات المنتظرة في صناعة التأمين، أم أن الصعود يعكس تحسناً في الأساسيات المالية، أو نشاطاً مضارباً على أسهم الشركات صغيرة الحجم.

ويتفوق أداء التأمين بفارق واسع على بقية قطاعات السوق، إذ لم يحقق ثاني أفضل القطاعات أداءً، وهو قطاع الطاقة، سوى مكاسب تقارب ٩.٥% منذ بداية العام.

استراتيجية تعيد رسم ملامح قطاع التأمين السعودي

كان مجلس الوزراء السعودي قد أقر في مطلع العام الاستراتيجية الوطنية للتأمين، التي تستهدف زيادة نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣.٦% بحلول ٢٠٣٠، إلى جانب مضاعفة حجم سوق التأمين السعودي إلى أكثر من ١٤٠ مليار ريال خلال الفترة نفسها.

كما يتأهب القطاع لدخول مرحلة تنظيمية جديدة مع استعداد هيئة التأمين لتطبيق إطار رأس المال المبني على المخاطر (RBC) بحلول في يناير ٢٠٢٧، والذي يُتوقع أن يعيد تشكيل المنافسة بين الشركات، من خلال ربط متطلبات رأس المال بحجم المخاطر التي تتحملها كل شركة.

يرى رئيس الأبحاث في "الراجحي المالية"، سلطان التويم، في تصريحات لـ"الشرق بلومبرغ" أن الأداء القوي لأسهم قطاع التأمين يعود إلى تفاؤل المستثمرين بالاستراتيجية الوطنية للقطاع، والتي تستهدف توسيع السوق وتعزيز مساهمته الاقتصادية. وأضاف أن جزءاً من المكاسب يعكس أيضاً تعافياً من التراجعات الحادة التي شهدتها أسهم القطاع خلال العام الماضي.

يتأهب قطاع التأمين السعودي لدخول مرحلة تنظيمية جديدة بحلول يناير ٢٠٢٧

الفائدة والمضاربة عوامل مؤثرة في أسهم التأمين السعودية

من جانبه، أرجع عبدربه زيدان مدير الأبحاث والبيانات المالية في بوابة "أرقام المالية"، صعود أسهم شركات التأمين إلى عاملين رئيسيين، يتمثل أولهما في استقرار أسعار الفائدة، مما يدعم أداء الشركات ذات المحافظ الاستثمارية الكبيرة.

وأوضح أن شركات مثل "تكافل الراجحي" و"التعاونية" و"بوبا العربية" استفادت من هذا العامل.

أما العامل الثاني، فيتمثل في النشاط المضاربي على أسهم الشركات الصغيرة، إذ تنشط التداولات على تلك الأسهم خلال فترات ضعف أداء السوق.

واستشهد زيدان بارتفاع أسهم شركات مثل أمانة للتأمين، وميدغلف، والصقر، واتحاد الخليج الأهلية للتأمين، رغم استمرار الضغوط المالية على بعضها واقتراب خسائر بعضها المتراكمة من نصف رأس المال.

للفترة ٢٠٢٦ – ٢٠٢٩

انتخاب مجلس فني جديد للصندوق العربي لتأمين اخطار الحرب – AWRIS

اجتمع ممثلي الشركات الأعضاء في الصندوق العربي لتأمين اخطار الحرب – AWRIS حيث جرت انتخابات المجلس الفني الجديد للدورة القادمة (٢٠٢٦ – ٢٠٢٩).

وقد شهدت الانتخابات مشاركة واسعة من شركات التأمين وإعادة التأمين في المنطقة، وأسفرت النتائج عن انتخاب نخبة من الكفاءات التي تحظى بثقة عالية من الأعضاء، كما يلي :

الدكتور علي الوزني – رئيساً جديداً للمجلس الفني
السيد سلطان الخمشي – نائباً للرئيس
السيد علاء الزهيري – عضو
الدكتور عبدالله سلطان – عضو
السيد فاتح بكداش – عضو
السيدة لمياء بنمحمود – عضو
السيدة ايناس فؤاد نجيب – عضو
السيد علي الهندال – عضو
السيد جاسم علي عبدالرحمن المفتاح – عضو

يمثل هذا المجلس الفني الجديد خطوة مهمة نحو تعزيز التعاون الإقليمي، ودعم مسيرة الصندوق في مواجهة التحديات وتطوير أعماله بما يخدم مصالح أعضائه.

وبارك الصندوق للأعضاء المنتخبين ونتمنى لهم التوفيق في مهامهم القادمة.

> شهدت الانتخابات مشاركة واسعة من شركات التأمين وإعادة التأمين في المنطقة، وأسفرت النتائج عن انتخاب نخبة من الكفاءات

"قبلة الموت" الأميركية تطيح ببنك Mbaer السويسري

في واحدة من أبرز القضايا التي هزّت القطاع المصرفي السويسري، انهار بنك Mbaer Merchant Bank، الذي أسسه رجل الأعمال السويسري مايكل بائير عام ٢٠١٨، بعدما اتهمته وزارة الخزانة الأميركية بتسهيل معاملات مالية مرتبطة بشبكات لغسل الأموال والتحايل على العقوبات الدولية، شملت جهات مرتبطة بإيران وروسيا وفنزويلا.

واستندت وزارة الخزانة الأميركية في إجراءاتها إلى المادة ٣١١ من قانون باتريوت الأميركي، وهي من أقوى الأدوات القانونية المستخدمة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الأنشطة غير المشروعة. ويصف خبراء الامتثال هذه المادة بـ«قبلة الموت» (Death Kiss)، لأنها تؤدي عملياً إلى عزل المؤسسة المالية المستهدفة عن النظام المالي الأميركي، ومن ثم عن جزء كبير من النظام المالي العالمي، نظراً إلى الدور المحوري الذي يلعبه الدولار في المدفوعات الدولية.

وبمجرد إدراج البنك ضمن هذه الإجراءات، فقد إمكانية الوصول إلى البنوك المراسلة بالدولار، وتوقفت علاقاته مع عدد من المؤسسات المالية الدولية، ما أدى إلى شلل شبه كامل في عملياته العابرة للحدود، وتسارع عمليات سحب الودائع، وانهيار الثقة بين العملاء والشركاء، قبل أن تبدأ إجراءات تصفيته.

وكشفت التحقيقات الأميركية أن نسبة كبيرة من قاعدة عملاء البنك كانت تُصنف ضمن فئة العملاء مرتفعي المخاطر، مع وجود مؤشرات على معاملات مرتبطة بتجارة النفط وشبكات فساد وغسل أموال، إضافة إلى قصور في تطبيق ضوابط الامتثال وإجراءات التعرف على العملاء (KYC) ومراقبة العمليات المالية المشبوهة.

وأثارت القضية نقاشاً واسعاً داخل الأوساط المالية السويسرية بشأن فعالية الرقابة المصرفية، بعدما اعتبر عدد من المراقبين أن السلطات الأميركية تحركت بوتيرة أسرع وأكثر حسماً من الجهات الرقابية المحلية، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة التساؤلات حول قدرة الأنظمة الرقابية التقليدية على مواكبة المخاطر المتزايدة المرتبطة بالجرائم المالية العابرة للحدود.

ويرى محللون أن انهيار Mbaer يحمل رسالة واضحة إلى البنوك، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مفادها أن الاستثمار في أنظمة الامتثال وإدارة المخاطر لم يعد خياراً تنظيمياً، بل أصبح شرطاً أساسياً للاستمرار في العمل داخل النظام المالي العالمي. فالعقوبات الأميركية لم تعد تقتصر على منع التعامل مع جهات معينة، بل أصبحت قادرة على استبعاد أي مؤسسة مالية من شبكة المدفوعات الدولية إذا ثبت تورطها أو تقصيرها في مكافحة غسل الأموال.

وهكذا، انتهت تجربة مايكل بائير، الذي سعى إلى بناء مصرف خاص سريع الحركة وقادر على منافسة المؤسسات التقليدية، بقضية تحولت إلى درس قاس للقطاع المصرفي الدولي. ففي عصر العقوبات المالية والتشدد الرقابي، أصبحت الامتثال والشفافية وإدارة المخاطر عناصر لا تقل أهمية عن رأس المال والربحية، ولم يعد هناك مجال لما يُعرف بـ«المنطقة الرمادية» في التعاملات المالية الدولية.

الامتثال لم يعد خياراً
FATF ترفع سقف الرقابة العالمية

في خطوة تؤكد تشدد المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، أعلنت مجموعة العمل المالي (FATF)، عقب اجتماعها العام المنعقد في باريس خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ يونيو ٢٠٢٦، إضافة العراق والبوسنة والهرسك إلى القائمة الرمادية للدول الخاضعة لمراقبة متزايدة، في حين قررت رفع الجزائر وناميبيا من القائمة بعد استكمالهما خطط الإصلاح المطلوبة.

ولا يُنظر إلى هذه التغييرات على أنها مجرد تحديث دوري للقائمة، بل تعكس تحولاً واضحاً في فلسفة FATF، التي باتت تركز بصورة أكبر على فعالية التطبيق العملي لأنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بدلاً من الاكتفاء بوجود القوانين والتشريعات على الورق. وأصبحت الدول مطالبة بإثبات قدرتها على تنفيذ التحقيقات المالية، وتعقب التدفقات غير المشروعة، وفرض رقابة فعالة على المؤسسات المالية وغير المالية، بما في ذلك الإفصاح عن المستفيد الحقيقي من الشركات وتعزيز التعاون الدولي.

وأوضح البيان الختامي للاجتماع أن إدراج العراق والبوسنة والهرسك جاء نتيجة الحاجة إلى تعزيز الرقابة على القطاع المالي، ورفع كفاءة التحقيقات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحسين استخدام المعلومات الاستخباراتية المالية في مواجهة الجرائم الاقتصادية.

وفي المقابل، اعتُبر خروج الجزائر وناميبيا من القائمة دليلاً على نجاحهما في تنفيذ خطط العمل المتفق عليها مع FATF، بعد التأكد ميدانياً من استدامة الإصلاحات.

ويرى خبراء الامتثال أن قرارات FATF تمتد آثارها إلى ما هو أبعد من الدول المعنية، إذ تدفع البنوك والمؤسسات المالية حول العالم إلى إعادة تقييم مخاطر التعامل مع العملاء والجهات المقابلة، وتطبيق إجراءات أكثر صرامة في العناية الواجبة (Due Diligence) والعناية الواجبة المعززة (En-hanced Due Diligence) عند التعامل مع الدول المدرجة على القائمة الرمادية. كما تؤثر هذه القرارات في كلفة التمويل، وسهولة جذب الاستثمارات الأجنبية، وعلاقات البنوك المراسلة، وهو ما يجعل تصنيفات FATF من أكثر المؤشرات تأثيراً في القطاع المالي العالمي.

وتزامناً مع هذه القرارات، أقرت ***FATF*** عدداً من المبادرات الجديدة لمواكبة المخاطر الناشئة، من بينها تعزيز مكافحة إساءة استخدام التقنيات الحديثة، وزيادة الشفافية في المدفوعات، وتطوير التعاون مع القطاع الخاص، بما يعكس انتقال المنظمة إلى مرحلة جديدة تركز على فعالية التنفيذ أكثر من مجرد الامتثال الشكلي.

قبل ٣ شهور من موعد إنطلاقه المقرر في تشرين الأول ٢٠٢٦

مؤتمر GAIF35 يستقطب ما يزيد عن ١٠٠٠ مشارك

سيعقد المؤتمر بين ٧-٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٦ في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات في البحر الميت.

تستضيف المملكة الأردنية الهاشمية المؤتمر العام الخامس والثلاثين للاتحاد العام العربي للتأمين GAIF35 المنبثق عن جامعة الدول العربية، وهو أحد أهم المؤتمرات الاقتصادية المتخصصة في المنطقة، والذي سيعقد برعاية ملكية سامية خلال الفترة من ٧-٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٢٦ في مركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات في البحر الميت.

ويشهد المؤتمر الذي ينظمه الاتحاد الأردني لشركات التأمين اقبالا شديداً على التسجيل في المؤتمر وبشكل خاص من خارج المملكة الأردنية الهاشمية، حيث تم تسجيل أكثر من (١٠٠٠) مشارك حتى تاريخه بالرغم من بقاء مدة ثلاثة شهور على موعد انعقاد المؤتمر.

ويشكل المشاركون من الدول الأجنبية والعربية في هذا المؤتمر ما نسبته (80) % من عدد المشاركين والذين يمثلون (٣٧) دولة، حيث من المتوقع ان يصل إجمالي عدد المشاركين في هذا المؤتمر عند إغلاق عملية التسجيل قبل موعد المؤتمر بأيام لأكثر من (٢٠٠٠) مشارك من أكثر من (٦٠) دولة حول العالم.

ويعتبر هذا المؤتمر الحدث الاقتصادي والتأميني الأبرز من حيث حجم المشاركة الدولية وعدد ومستوى الحضور من قادة صناعة التأمين وكبار الاقتصاديين وصنّاع القرار والخبراء والمتخصصين في أسواق التأمين العربية والإقليمية والعالمية.

ومن الجدير بالذكر أن الاتحاد الاردني لشركات التأمين خصص موقع الكتروني لهذا المؤتمر تم رفده بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لتسهيل عملية المشاركة من توفير الاقامة الفندقية وخدمات الاستقبال والتوديع وترتيب الاجتماعات الكترونيا بين المشاركين Meeting Hub وخدمات الاجابة على استفسارات المشاركين وتأشيرات الدخول للمشاركين من الدول التي تحتاج الى ترتيبات مسبقة وبرنامج علمي يناقش موضوعات مميزة تهم العاملين في صناعة التأمين حول العالم ونشاطات اجتماعية مميزة تسهم في التعريف بالتراث الأردني والثقافة المحلية للمشاركين.

ولمزيد من المعلومات حول المؤتمر وفعالياته، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمؤتمر:

www.gaif2026.com

Africa Re DIFC

Regulated by DFSA

Africa Re 50

1976 - 2026 ANNIVERSARY CELEBRATION

Reinsurance Excellence, Securing the Future

FINANCIAL RATING AND RANKING

A	A
(Excellent)	(Strong)
AM Best	S&P
Perspectives : (Stables)	Perspectives : (Stables)

Ranked among the **Top 40** Global Reinsurance Groups by S&P

T: + 971 4 22 00 257 - **M:** + 97154 30 55 656 P.O.Box: 507294 - Dubai.
A: Al Fattan Currency House - Tower 1 - Unit 706 - Level 7 - DIFC- Dubai - U.A.E.
E: saad.mohamed@africa-re.com **W:** www.africa-re.com

بانوراما الاقتصاد العالمي
أبرز التطورات الاقتصادية والمالية حول العالم

الاحتياطي الفيدرالي يواصل سياسة الترقب

أبقى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة دون تغيير، مؤكداً أن القرارات المقبلة ستظل مرتبطة بمسار التضخم وسوق العمل. ورغم استمرار تباطؤ الضغوط التضخمية، يرى مسؤولو البنك المركزي أن الوقت لا يزال مبكراً لإطلاق دورة واسعة من خفض الفائدة، في ظل استمرار حالة عدم اليقين الاقتصادي.

أوروبا تستفيد من تراجع أسعار الطاقة

شهدت اقتصادات منطقة اليورو تحسناً نسبياً مع انخفاض أسعار النفط والغاز، ما ساهم في تخفيف الضغوط التضخمية على الشركات والأسر. ويمنح هذا التطور البنك المركزي الأوروبي مساحة أكبر لتقييم السياسة النقدية خلال الأشهر المقبلة.

الصين تعزز التحفيز الاقتصادي

واصلت الحكومة الصينية اعتماد إجراءات جديدة لدعم الاستثمار والاستهلاك الداخلي، مع التركيز على قطاعات التكنولوجيا والصناعة والبنية التحتية، بهدف المحافظة على وتيرة النمو وتعويض تباطؤ الطلب العالمي.

صندوق النقد الدولي: الاقتصاد العالمي أكثر مرونة

أكد صندوق النقد الدولي أن الاقتصاد العالمي أظهر قدرة أكبر على الصمود خلال النصف الأول من العام، رغم استمرار المخاطر المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية وارتفاع مستويات الدين العالمي، داعياً الحكومات إلى مواصلة الإصلاحات الاقتصادية.

النفط يتراجع بعد انحسار المخاطر

تراجعت أسعار النفط العالمية مع انخفاض المخاوف بشأن اضطرابات الإمدادات في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي انعكس إيجاباً على توقعات التضخم العالمي، وأعاد قدراً من الاستقرار إلى الأسواق المالية.

الذهب يحافظ على جاذبيته

رغم تراجع أسعار النفط، حافظ الذهب على مكانته كملاذ آمن للمستثمرين في ظل استمرار حالة عدم اليقين السياسي والاقتصادي، واستمرار البنوك المركزية في تعزيز احتياطياتها من المعدن الأصفر.

الذكاء الاصطناعي يقود موجة استثمار جديدة

شهدت شركات الذكاء الاصطناعي والتقنيات الرقمية تدفقات استثمارية قوية خلال يونيو، مع استمرار المؤسسات المالية والشركات العالمية في توسيع استثماراتها في الحلول الذكية والأتمتة والتحول الرقمي.

إعادة تشكيل التجارة العالمية

تواصل الاقتصادات الكبرى إعادة رسم سلاسل الإمداد العالمية عبر تنويع مصادر الاستيراد والإنتاج، في إطار مساعي الحد من الاعتماد على الأسواق التقليدية وتعزيز الأمن الاقتصادي.

الهند تواصل صعودها الاقتصادي

واصل الاقتصاد الهندي تسجيل واحد من أعلى معدلات النمو بين الاقتصادات الكبرى، مدعوماً بزيادة الاستثمارات الأجنبية، والنمو القوي في قطاعات التكنولوجيا والصناعة والخدمات الرقمية.

اليابان تراهن على الابتكار

تسعى اليابان إلى تعزيز تنافسيتها العالمية من خلال زيادة الإنفاق على الابتكار والذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات، بالتوازي مع سياسات تستهدف رفع الإنتاجية ومعالجة تحديات الشيخوخة السكانية.

الخليج يسرّع التنويع الاقتصادي

واصلت دول الخليج تنفيذ مشاريع كبرى في مجالات السياحة والصناعة والتكنولوجيا والطاقة المتجددة، ضمن استراتيجيات تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

الإمارات توسع استثمارات الاقتصاد الرقمي

شهدت دولة الإمارات الإعلان عن مبادرات واستثمارات جديدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية والبنية الرقمية، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للابتكار والخدمات المالية.

أمريكا اللاتينية تستفيد من استقرار السلع

استفادت عدة اقتصادات في أمريكا اللاتينية من استقرار أسعار السلع الأساسية وتحسن الصادرات الزراعية والمعدنية، ما ساهم في دعم النمو الاقتصادي وتقليص الضغوط المالية.

التمويل المستدام يواصل النمو

واصلت الأسواق العالمية تسجيل نمو في إصدارات السندات الخضراء وأدوات التمويل المستدام، مع زيادة اهتمام المستثمرين بالمشروعات المرتبطة بالطاقة النظيفة والبنية التحتية منخفضة الانبعاثات.

يتجه اهتمام المستثمرين خلال يوليو إلى بيانات التضخم والنمو ونتائج أعمال الشركات الكبرى، بحثاً عن مؤشرات تحدد مسار أسعار الفائدة العالمية وأداء الأسواق خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٦.

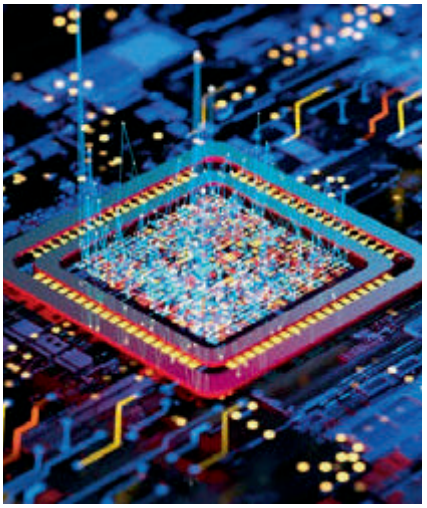

OPEC+ تواصل زيادة الإنتاج

اتفقت دول تحالف OPEC+ على زيادة إنتاج النفط اعتباراً من أغسطس بنحو ١٨٨ ألف برميل يومياً، في إطار خطة تدريجية لإعادة الإمدادات إلى الأسواق، بينما يراقب المستثمرون مدى قدرة السوق على استيعاب الكميات الإضافية في ظل تباطؤ الطلب العالمي.

التضخم الأوروبي يتراجع أكثر من المتوقع

أظهرت البيانات الأولية لشهر يونيو انخفاض معدلات التضخم في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، مدفوعة بتراجع أسعار الطاقة، ما خفف الضغوط على البنك المركزي الأوروبي ومنحه مساحة أكبر للتريث في اتخاذ خطوات إضافية بشأن أسعار الفائدة.

شركات الرقائق الإلكترونية تعود إلى الواجهة

تستعد الأسواق لموسم نتائج أعمال شركات التكنولوجيا العالمية، وسط توقعات قوية لقطاع أشباه الموصلات، مع استمرار الطلب على تطبيقات الذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات، وهو ما يعزز مكانة القطاع كأحد أبرز محركات النمو في الأسواق العالمية.

الطاقة تعيد تشكيل توقعات النمو العالمي

يرى اقتصاديون أن تراجع أسعار النفط خلال الأسابيع الأخيرة قد يخفف الضغوط التضخمية ويدعم النمو الاقتصادي العالمي، إلا أن استمرار التوترات الجيوسياسية يبقي الأسواق في حالة ترقب لأي اضطرابات جديدة في الإمدادات.

الذكاء الاصطناعي يواصل جذب الاستثمارات

تواصل الحكومات والشركات العالمية توسيع استثماراتها في الذكاء الاصطناعي، مع تزايد الاعتماد على الحلول الذكية في القطاع المالي والخدمات المصرفية والصناعة، في وقت تشير فيه التقارير الدولية إلى أن هذه التقنيات ستكون من أهم محركات الإنتاجية خلال السنوات المقبلة.

المدفوعات الرقمية تتوسع عالمياً

تواصل البنوك المركزية والمؤسسات المالية الاستثمار في البنية التحتية للمدفوعات الرقمية، مع تزايد الاهتمام بالتحويلات الفورية، والعملات الرقمية للبنوك المركزية، وتقنيات الدفع العابرة للحدود بهدف خفض التكاليف وتعزيز الشمول المالي.

الامتثال يتحول إلى أولوية استراتيجية

تدفع التطورات الأخيرة في قضايا غسل الأموال والعقوبات الدولية المؤسسات المالية إلى زيادة استثماراتها في أنظمة الامتثال وإدارة المخاطر، في ظل تشدد الجهات الرقابية وارتفاع تكلفة المخالفات التنظيمية حول العالم.

التمويل الأخضر يحافظ على زخمه

رغم التحديات الاقتصادية، يواصل التمويل المستدام جذب اهتمام المستثمرين، مع استمرار إصدار السندات الخضراء وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية منخفضة الانبعاثات في مختلف الأسواق العالمية.

المستثمرون يراهنون على النصف الثاني من العام

تتجه الأنظار إلى نتائج أعمال البنوك والشركات الكبرى خلال يوليو، باعتبارها مؤشراً مهماً على قوة الاقتصاد العالمي واتجاهات الاستثمار خلال الأشهر المقبلة، في ظل استمرار حالة عدم اليقين بشأن السياسة النقدية والتجارة الدولية.

النمو العالمي يواجه تحديات جديدة

أكدت تقارير اقتصادية دولية أن الاقتصاد العالمي يواصل النمو، لكنه يواجه ضغوطاً ناجمة عن ارتفاع مستويات الدين، والتوترات الجيوسياسية، وتقلبات أسواق الطاقة، ما يستدعي استمرار الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز الإنتاجية.

الجنيه الإسترليني يستعيد بعض مكاسبه

شهد الجنيه الإسترليني تحسناً أمام اليورو خلال الأيام الأخيرة، مدعوماً باستقرار المشهد السياسي وتراجع المخاوف بشأن الاقتصاد البريطاني، فيما يواصل المستثمرون مراقبة توجهات بنك إنجلترا بشأن السياسة النقدية.

الطاقة والذكاء الاصطناعي في صدارة أولويات الاستثمار

يرى محللون أن الاستثمارات العالمية خلال المرحلة المقبلة ستتركز بصورة متزايدة على مشاريع الطاقة، ومراكز البيانات، والبنية التحتية الرقمية، في ظل الطلب المتنامي على تطبيقات الذكاء الاصطناعي والخدمات السحابية.

هل تدعم أدوات الذكاء الاصطناعي العمل والسرعة والاقتصاد أم تُبلّد وتلبّد العقول؟

في زمن تتسارع فيه التحولات الرقمية، لم يعد الذكاء الاصطناعي مجرد تقنية مساعدة، بل أصبح شريكاً يومياً في العمل والإدارة والإعلام والتعليم والخدمات المالية. فقد باتت أدوات الذكاء الاصطناعي قادرة على اختصار الوقت، وتحليل البيانات، وصياغة الأفكار، وإنتاج المحتوى، وتنظيم المهام، بما يمنح الأفراد والمؤسسات قدرة أكبر على الإنجاز بسرعة وكفاءة وبكلفة أقل.

من هذه الزاوية، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يدعم العمل والسرعة والاقتصاد، لأنه يخفف الأعباء الروتينية، ويساعد الموظفين على التركيز في المهام الأكثر أهمية، كما يتيح للشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى أدوات متطورة كانت في السابق حكراً على المؤسسات الكبرى. فبدلاً من إضاعة ساعات طويلة في البحث أو التلخيص أو إعداد التصاميم الأولية أو تحليل الأرقام، يمكن لهذه الأدوات أن تقدم مساعدة فورية ترفع الإنتاجية وتحسّن جودة القرار.

لكن في المقابل، يطرح هذا التطور سؤالاً مهماً: هل يؤدي الاعتماد المفرط على الذكاء الاصطناعي إلى تراجع التفكير البشري؟ الخطر لا يكمن في الأداة نفسها، بل في طريقة استخدامها. فإذا تحول الذكاء الاصطناعي إلى بديل كامل عن التفكير والتحليل والإبداع، فقد يؤدي ذلك فعلاً إلى كسل ذهني وتراجع في المهارات، خصوصاً لدى من يستخدمه دون مراجعة أو فهم أو نقد. فالذكاء الاصطناعي لا يمتلك حكماً إنسانياً ولا تجربة واقعية ولا إحساساً بالسياق الثقافي والاجتماعي كما يمتلك الإنسان. هو يساعد على توليد الأفكار، لكنه لا يغني عن الرؤية. يسرّع العمل، لكنه لا يعوض الخبرة. يقدم

ليس المطلوب رفض الذكاء الاصطناعي ولا تسليمه عقولنا بالكامل

اقتراحات، لكنه لا يتحمل مسؤولية القرار. لذلك فإن القيمة الحقيقية لا تتحقق عندما نترك له التفكير عنا، بل عندما نستخدمه كأداة توسّع قدراتنا وتدعم اجتهادنا.

المطلوب اليوم ليس رفض الذكاء الاصطناعي خوفاً منه، ولا تسليمه عقولنا بالكامل انبهاراً به، بل بناء علاقة متوازنة معه. علينا أن نتعامل معه كـ"مساعد ذكي" لا كـ"عقل بديل"، وكوسيلة لتعزيز الإنتاجية لا لإلغاء المهارة، وكأداة لتسريع الوصول إلى المعرفة لا للاستغناء عن التعلم.
في النهاية، الذكاء الاصطناعي لا يبلّد العقول بطبيعته، بل يبلّدها عندما يُستخدم بلا وعي. أما حين يُستخدم بذكاء، فإنه يصبح وسيلة قوية لدعم العمل، وتسريع الإنجاز، وخفض الكلفة، وفتح آفاق جديدة للإبداع والابتكار. فالفرق الحقيقي لا تصنعه الأداة، بل يصنعه الإنسان الذي يعرف كيف يستخدمها.

> علينا أن نتعامل مع الذكاء الإصطناعي كمساعد ذكي لا كعقل بديل، وكوسيلة لتعزيز الإنتاجية لا لإلغاء المهارة، وكأداة لتسريع الوصول إلى المعرفة لا للاستغناء عن التعلم.

صح SAH | Sudani FINTECH

حساب مصرفي برقم BBAN
ومعاملات مالية أسهل

AGB بنك أفريقيا والخليج Africa and Gulf Bank

سوداتل sudatel A Telecom Group

المصرف الأهلي العراقي حصل على جائزة

أفضل مصرف في العراق

من Global Finance العالمية

المصرف

الأهلي العراقي